

## الأحاديث المنتقدة في الصحيحين بدعوى طعنها في حياء النبي ﷺ (دراسة نقدية)

رائد أحمد المعاينة، عطا الله بخيت حماد المعاينة\*

### ملخص

هذا البحث دراسة نقدية للانتقادات الموجهة للأحاديث في صحيح البخاري ومسلم، فيما يخص خلقه ﷺ، وردّها بدعوى طعنها في حياء النبي ﷺ، حيث قام الباحث باستقراء الأحاديث المنتقدة في هذا الجانب، وناقش الانتقادات الموجهة لها، وبين قيمتها العلمية، وانتهى البحث إلى أن جميع هذه الانتقادات لا تثبت أمام النقد، والتحقيق.

**الكلمات الدالة:** الحديث الشريف، نقد متن الحديث، الأخلاق.

### المقدمة

2. حاجة البحث العلمي إلى إظهار الصورة الحقيقية لأخلاق النبي ﷺ، ودفع الشبه عن الأحاديث التي توهم أنها تتناقضها.

### أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى عدة أمور هي:
1. استقراء الأحاديث التي انتقدت بدعوى منافاتها لأخلاق النبي ﷺ، مما لم يدرس في أبحاث أخرى.
  2. جمع الانتقادات الموجهة للأحاديث موضوع البحث.
  3. مناقشة انتقادات الشيعة، والعقلانيين مناقشة علمية، موضوعية، بعيدا عن التحيز، والهوى.
  4. الدفاع عن أحاديث الصحيحين ضد ما يثار حولها من شبهات.

### الدراسات السابقة

لم أجد فيما اطّلت عليه أي بحث ناقش مثل هذه الطعون الموجهة لأحاديث الصحيحين، فيما يخص توهم منافاتها لحياء النبي ﷺ، وإنما وجدت دراسات عامة في هذا الموضوع، ودراسة واحدة فقط ناقشت مثل هذه الانتقادات، وهي عبارة عن دراسة نال بها مؤلفها درجة الدكتوراه من الجامعة الأردنية، والموسومة بـ (الأحاديث المنتقدة في الصحيحين الخاصة بالمرأة) لقاسم قول بيك بلوج، عقد فيها فصلا بعنوان: (الأحاديث المنتقدة الخاصة بالنساء بدعوى إساءتها لأخلاق النبي ﷺ وزوجاته رضي الله عنهن)، وجعل المبحث الثالث منه بعنوان: (الأحاديث المنتقدة بدعوى خدش الحياء والحشمة)، بحث تحته الأحاديث: "المباشرة في الحيض، الطواف على النساء، إني لأفعل ذلك أنا وهذه"، فهو خاص

إن الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: من المعلوم أن العلماء قد حكموا بصحة ما في صحيح البخاري ومسلم قديما وحديثا، وتلقت الأمة كتابيهما بالقبول، ولكن بين الفينة والأخرى تثار حولهما زوابع، تنيرها أقلام الشيعة المعاصرين، ويتابعهم فيها بعض العقلانيين، ويردون الأحاديث جزافا دون ترو، أو بحث، فيأتي هذا البحث ليرد مزاعمهم حول بعض الأحاديث التي انتقدوها، وردوها بدعوى منافاتها لحياء النبي ﷺ.

### مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. ما الأحاديث المنتقدة في الصحيحين بدعوى منافاتها لحياء النبي ﷺ؟
2. ما الانتقادات الموجهة للأحاديث موضوع البحث؟
3. ما القيمة العلمية للانتقادات الموجهة للأحاديث في صحيح البخاري ومسلم فيما يخص حياءه ﷺ، وهل تثبت أمام البحث، والمناقشة؟

### أهمية الدراسة

يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1. حاجة البحث العلمي إلى الرد على الانتقادات الموجهة إلى أحاديث الصحيحين، فيما يخص خلق الحياء عند النبي.

\* قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2015/8/15، وتاريخ قبوله 2016/1/6.

اسْتَأْذَنَ عُمَرَ، فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فَقَضَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، قَالَ عُثْمَانُ: ثُمَّ اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَجَلَسَ، وَقَالَ لِعَائِشَةَ: "اجْمَعِي عَلَيْكَ ثِيَابَكَ" فَقَضَيْتُ إِلَيْهِ حَاجَتِي، ثُمَّ انْصَرَفْتُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِي لَمْ أَرَكَ فَرَعْتَ لِأَبِي بَكْرٍ، وَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَمَا فَرَعْتَ لِعُثْمَانَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ عُثْمَانَ رَجُلٌ حَيٌّ، وَإِنِّي خَشِيتُ، إِنْ أَذِنْتُ لَهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، أَنْ لَا يَبْلُغَ إِلَيَّ فِي حَاجَتِهِ"<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: النقد الموجه للحديث

رد التيجاني<sup>(2)</sup> الحديث مبدياً في نقده النقاط التالية:

1. كيف يستقبل النبي ﷺ أصحابه وهو مضطجع يلبس مرط زوجته.

2. كيف يكشف فخذيه أمام أصحابه.

3. كيف تكون زوجته بجانبه، بلباس مبتذل<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثالث: مناقشة النقد الموجه للحديث

نجيب على ما جاء به المعترض في النقاط الآتية:

1. هناك شك في الرواية، هل كان كاشفاً عن فخذيه أو ساقيه، قال النووي: "هذا الحديث مما يحتج به المالكية وغيرهم ممن يقول ليست الفخذ عورة، ولا حجة فيه؛ لأنه مشكوك في المكشوف هل هو الساقان أم الفخذان"<sup>(4)</sup>.

قلت: ورد عند مسلم في الرواية الأخرى أنه صلى الله عليه وسلم، كان يلبس مرط زوجه عائشة، ولا تذكر أنه كان كاشفاً لفخذيه، أو ساقيه، فلم أغفلها المعترض؟ وتعلق برواية الشك، واجتزأ الرواية بذكر الفخذ فقط ليحقق غرضه في الطعن، لِمَ لَمْ يقل: كيف يكشف ساقيه أمام أصحابه؟ لماذا يغفل الشك في الرواية، ويقتصر على ذكر الفخذ، وكأنه لم يذكر غيرها؟

2. لبسه لمرط زوجه عائشة لا شيء فيه، لأن المرط ما يلتحف به الرجل والمرأة سواء، قال الأزدي: "المرط: كساء من صوف أو خز يؤتزر به"<sup>(5)</sup>، وجاء في تاج العروس: "المرط بالكسر، كساء من صوف أو خز، أو كتان يؤتزر به، وقيل هو الثوب، وقيل: كل ثوب غير مخيط"<sup>(6)</sup>. وقال الهروي: "وهو كساء طويل واسع من خز أو صوف أو شعر أو كتان يؤتزر به"<sup>(7)</sup>.

وهو مشترك بين الرجال والنساء، عن عائشة، قالت: "حَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ"<sup>(8)</sup> مِنْ شَعْرِ أَسْوَدٍ"<sup>(9)</sup>.

وعليه فلا شيء في لبسه لمرط زوجه عائشة، إذ لم يكن لباساً خاصاً بالنساء فقط، وهذا حذيفة بن اليمان كان يلبس مرط زوجه ليلة الخندق، حيث قال وهو يحدث عن نفسه: "... وَمَا عَلَيَّ جُنَّةٌ"<sup>(10)</sup> مِنَ الْعَوَى، وَلَا مِنَ الْبُرْدِ، إِلَّا مِرْطٌ لِامْرَأَتِي مَا يُجَاوِرُ رُكْبَتِي..."<sup>(11)</sup>.

بعد هذا البيان ما الذي يعيبه المعترض في لبس النبي ﷺ

بعلاقته بنسائه فقط، وسنبحث ما تركه الباحث من أحاديث في هذا الجانب، مضافاً إليها أحاديث أخرى في مناسبات متعددة.

### منهج البحث

اعتمد البحث على المناهج الآتية:

1. المنهج الاستقرائي: باستقراء الأحاديث التي انتقدت بدعوى مخالفتها لحياء النبي ﷺ مما لم يبحث سابقاً.
2. المنهج النقدي، بمناقشة الانتقادات الموجهة للأحاديث موضوع البحث، نقاشاً علمياً موضوعياً، والرد عليها.

### خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مطالب كما يلي:

**المطلب الأول:** الأحاديث المنتقدة بدعوى أنه لا يراعي الداخل ويبقى كاشفاً فخذيه.

**المطلب الثاني:** الأحاديث المنتقدة بدعوى أنه يكشف عورته.

**المطلب الثالث:** حديث شرب النبي ﷺ من مكان شرب عائشة وأكله من مكان أكلها.

**المطلب الرابع:** الأحاديث المنتقدة بدعوى استماعه الغناء وحضور الحفلات الراقصة.

### الخاتمة

### قائمة المصادر والمراجع

**المطلب الأول:** الأحاديث المنتقدة بدعوى أنه لا يراعي الداخل ويبقى كاشفاً فخذيه

### الفرع الأول: نص الحديث

عن عائشة، قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعًا فِي بَيْتِي، كَاشِفًا عَن فَخْدِيهِ، أَوْ سَاقِيهِ، فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ فَأَذِنَ لَهُ، وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، فَتَحَدَّثْتُ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرَ، فَأَذِنَ لَهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَتَحَدَّثْتُ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانَ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَسَوَى ثِيَابِهِ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا أَقُولُ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ - فَدَخَلَ فَتَحَدَّثْتُ، فَلَمَّا حَرَجَ قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ تَهْتَشَّ لَهُ وَلَمْ تُبَالِهِ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَلَمْ تَهْتَشَّ لَهُ وَلَمْ تُبَالِهِ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ فَجَلَسْتُ وَسَوَّيْتُ ثِيَابَكَ فَقَالَ: "أَلَا اسْتَجِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَجِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ".

ورواية عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعُثْمَانَ، حَدَّثَاهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ، لَا يَسُ مِرْطُ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَقَضَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، ثُمَّ

### الفرع الثاني: النقد الموجه للحديث

انتقد التيجاني هذا الحديث فقال: " انظر أيها القارئ إلى الاتهامات المزورة على رسول الله ﷺ الذي جعل الحياء من دعائم الإيمان، والذي كان أشد حياء من العذراء في خدرها، ولم يكتفوا برواية الابتدال، وكشف فخذيه أمام أصحابه، حتى اتهموه بكشف عورته بهذه الرواية الموضوعية، فهل كان رسول الله ﷺ عندهم أبله إلى هذه الدرجة، فيسمع كلام عمه، ويكشف عن سواته أمام الناس" (15)؟!

### الفرع الثالث: مناقشة النقد الموجه للحديث

لدى تخريج الحديث وجدنا أنه أتى عن ثلاثة من الصحابة، هذه رواياتهم:

أ. عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ، دَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَبَّاسٌ يَنْفُلَانِ الْحِجَارَةَ، فَقَالَ عَبَّاسٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ إِرَارَكَ عَلَى رَقَبَتِكَ يَفِيكَ مِنَ الْحِجَارَةِ، فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ وَطَمَحَتْ (16) عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: "إِرَارِي إِرَارِي فَشَدَّ عَلَيْهِ إِرَارَهُ" (17). وهذه الرواية من طريق ابن جريح عن عمرو بن دينار عن جابر، ورواية المطلب، من طريق زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار عن جابر.

ب. عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: لَمَّا بُنِيَ الْبَيْتُ كَانَ النَّاسُ يَنْفُلُونَ الْحِجَارَةَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنْفُلُ مَعَهُمْ، فَأَخَذَ النَّوْبَ فَوَضَعَهُ عَلَى عَاتِقِهِ، فَتَوَدَّى: لَا تَكْشِفْ عَوْرَتِكَ، " فَأَلْقَى الْحَجَرَ وَلَبَسَ ثَوْبَهُ" (18).

ج. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا بَنَتْ فُرَيْشُ الْبَيْتِ تَفَرَّدَتِ الرَّجَالُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ يَنْفُلُونَ الْحِجَارَةَ وَالنِّسَاءُ يَنْفُلْنَ الشَّيْءَ قَالَ: وَأَنْفَرَدْتُ أَنَا وَمُحَمَّدٌ ﷺ نَنْفُلُ الْحِجَارَةَ قَالَ: فَجَعَلْنَا نَأْخُذُ أُرْرَانَا فَتَضَعَهَا عَلَى مَنْكِبِنَا وَتَجَلَّ عَلَيْنَا الْحِجَارَةُ حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنَ النَّاسِ لَبَسْنَا أُرْرَانَا قَالَ: فَبَيْنَا هُوَ يَمْشِي أَمَامِي إِذْ صَرَخَ قَالَ: فَجَعَلْتُ أَسْعَى أَوْ قَالَ: فَسَعَيْتُ وَهُوَ شَاخِصٌ بِبَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ قَالَ: فَقُلْتُ: يَا ابْنَ أَحِي مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: " نُهَيْتُ أَنْ أَمْشِيَ عُزْيَانَا قَالَ: فَكَمَّمْتُهُ حَتَّى أَظْهَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبْوَتَهُ" (19).

عند النظر في روايات الحديث، نستطيع أن نسجل الحقائق التالية:

1. إن النبي ﷺ كان ينقل الحجارة مع عمه العباس، ليس معهما أحد، وهذا واضح في رواية أبي نعيم: "تفردت الرجال اثنتين اثنتين... وانفردت أنا ومحمد ﷺ...".
2. كان العباس والنبي ﷺ إذا دنيا من الناس لبسا أزرهما، فلم يشاهدهما أحد على تلك الحال.
3. النبي ﷺ لم يقصد ذلك، وإنما حصل فجأة وللحظة، فنودي النبي ﷺ فألقى الحجر ولبس ثوبه.

مرط عائشة، وهو ليس الكساء أو الثوب الذي ترتديه لتستر جسمها، وإنما يلتحف به أو يُؤْتَرَزُ فوق الثياب، فقد كانت لابسة ثيابها محتشمة محجبة، وليست متبذلة، ولكنها لا تضع مرطها عليها.

أضف إلى ذلك أن هناك رواية عند الإمام أحمد تقول إنها كانت معه في مرط واحد، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ فِي مِرْطٍ وَاحِدٍ... (12). وهذا يوحي بأن المرط كان واسعاً، حيث كان طرفه على النبي ﷺ، وطرفه الآخر على عائشة، فلما دخل عثمان أعطاه المرط كله وأمرها أن تجمعها عليها، لما يعلم من حياء عثمان، وخشية أن يظن أنه جاء في وقت غير مناسب، خاصة أن الرواية تقول " قال محمد: ولا أقول ذلك في يوم واحد"، مما يدل على أن مجيء عثمان كان في غير الوقت الذي جاء فيه أبو بكر وعمر.

3. لا غضاضة في أن يضطجع الرجل في بيته، وأن يستقبل أصحابه على تلك الحال، لأن هذا من باب التبسط والإدلال، قال النووي: "في هذا الحديث جواز تدلل العالم والفاضل بحضرة من يدل عليه من فضلاء أصحابه، واستحباب ترك ذلك إذا حضر غريب أو صاحب يستحي منه" (13).

4. غطى النبي ﷺ فخذيه عند دخول عثمان، وذلك لسببين صريحين في الحديث، هما:

أ- استحياء النبي ﷺ من عثمان لأن الملائكة تستحي منه: "ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة".

ب- خشية أن يمنع عثمان حياؤه من أن يبسط حاجته للنبي ﷺ: "واني خشيت إن أذنت له على تلك الحال أن لا يبلغ إلي حاجته".

ولا يعني ذلك نفي الحياء عن أبي بكر وعمر، وإنما المقصود أن عثمان كان عنده قدر زائد من الحياء عليهما، ولا غضاضة في ذلك، فعندما نقول بأن زيدا أشد حياء من عمرو، فلا يعني نفي الحياء عن عمرو، وإثباته لزيد، وإنما يعني أنهما اشتركا في أصل الصفة، وهي الحياء، ولكن زيدا عنده قدر زائد على عمرو في هذه الصفة.

### المطلب الثاني: الأحاديث المنتقدة بدعوى أنه يكشف عورته

#### الفرع الأول: نص الحديث

عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، يُحَدِّثُ "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْفُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ وَعَلَيْهِ إِرَارُهُ"، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمُّهُ: يَا ابْنَ أَحِي، لَوْ حَلَلْتَ إِرَارَكَ فَجَعَلْتَ عَلَى مَنْكِبَيْكَ دُونَ الْحِجَارَةِ، قَالَ: "فَحَلَّهُ فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، فَسَقَطَ مَعْشِبًا عَلَيْهِ، فَمَا رُبِّي بَعْدَ ذَلِكَ عُزْيَانَا" (14).

4. عريانا لا تعني التجرد من الثياب، بحيث تظهر العورة، وإنما معناه التخفف من الثياب، ففي الحديث: "... وإذا كان الحفاة العراة رؤوس الناس..."<sup>(20)</sup>، فالعري هنا ليس التجرد، وقال: "... نساء كاسيات عاريات..."<sup>(21)</sup>، فالمعنى التخفف من الثياب، وليس التجرد بحيث تظهر العورة المغلظة، وفي حديث جرير بن عبدالله قال: "كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسًا فِي صَدْرِ النَّهَارِ فَجَاءَ قَوْمٌ حُفَاةٌ عَرَاةٌ مُجْتَابِي النَّمَارِ عَلَيْهِمُ الْعَبَاءُ..."<sup>(22)</sup>، فثيابهم رثة لا تكاد تسترهم.

قال ابن الجوزي: "والظاهر أن رسول الله ﷺ جزع لانكشاف جسده، وليس في الحديث دليل على أنه انكشف شيء من عورته"<sup>(23)</sup>. بعد هذا العرض فهل يصح القول إن النبي ﷺ كان يكشف عورته، وأن نعمم أمرا حصل مرة واحدة للحظة قبل البعثة، ولم تنكشف فيه عورة النبي ﷺ، على أنه أمر متكرر.

المطلب الثالث: حديث شرب النبي ﷺ من مكان شرب عائشة وأكله من مكان أكلها

### الفرع الأول: نص الحديث

أورد نيازي عز الدين<sup>(24)</sup> عدة أحاديث، وردها جميعا بدعوى أنها منافية لحياء النبي ﷺ، وهي:

1. عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَنَاوَلُهُ النَّبِيَّ ﷺ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَيَّ مَوْضِعَ فِيٍّ، فَيَشْرَبُ، وَأَتَعَرَّقُ الْعَرَقَ"<sup>(25)</sup> وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَنَاوَلُهُ النَّبِيَّ ﷺ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَيَّ مَوْضِعَ فِيٍّ"<sup>(26)</sup>.

2. عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: حِضْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخَمِيلَةِ<sup>(27)</sup>، فَاسْتَلْتُ فَخَرَجْتُ مِنْهَا، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي فَلَبِسْتُهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنْهَسْتَ" قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي، فَأَدْخَلَنِي مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ" قَالَتْ: وَحَدَّثَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: "كَانَ يُقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ"، وَكُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيَّ ﷺ مِنْ إِيَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ"<sup>(28)</sup>.

3. عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَرَأْسُهُ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ"<sup>(29)</sup>.

قال عز الدين معقبا بعد هذا الحديث: "وهل هذه سنة شريفة على كل المسلمين عندما يريدون أن يقرؤوا القرآن يجب أن يفعلوها"<sup>(30)</sup>؟

4. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، يَقُولُ: "أَيُّنَ أَنَا غَدًا، أَيُّنَ أَنَا غَدًا" يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا، قَالَتْ عَائِشَةُ: قَمَاتَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ يَدُورُ عَلَيَّ فِيهِ، فِي بَيْتِي، فَقَبِضَنِي اللَّهُ وَإِنَّ رَأْسَهُ

لَبِينٌ نَحْرِي وَسَحْرِي<sup>(31)</sup>، وَخَالَطَ رِيفُهُ رِيفِي"<sup>(32)</sup>.  
5. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا أَتَى مَا عَزْرَ بْنَ مَالِكِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: "لَعَلَّكَ قَبِلْتَ، أَوْ عَمَزْتَ، أَوْ تَطَّرْتَ" قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "أَنْكَتْهَا". لَا يَكْنِي، قَالَ: فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ"<sup>(33)</sup>.

6. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَانَ رَجُلٌ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يُقَالُ لَهُ جُرَيْجٌ يُصَلِّي، فَجَاءَتْهُ أُمُّهُ، فَدَعَتْهُ، فَأَبَى أَنْ يُجِيبَهَا، فَقَالَ: أُجِيبُهَا أَوْ أَصَلِّي، ثُمَّ أَتَتْهُ فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تُمْنَهُ حَتَّى تُرِيَهُ وَجْوهَ الْمُؤْمِسَاتِ"<sup>(34)</sup>، ... الخ الحديث"<sup>(35)</sup>.

### الفرع الثاني: النقد الموجه للحديث

أ. جعل نيازي عز الدين هذه الأحاديث منافية للحياء، ومخالفة للقرآن الذي يأمر باعتزال النساء في المحيض، وعدم قربانهن، واستدل بالآية: "وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَى فَاَعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ"<sup>(36)</sup>.

ب. أتى بنص من التوراة يبين موقف اليهود من المرأة الحائض، وقرر بعده أن تحريم قربان النساء في الحيض شديد جدا في التوراة، وأن هدف واضع هذه الأحاديث وهو يهودي في نظره، أمران:

1. البرهان على أن صاحب تلك الأحاديث من الأنبياء الدجالين، لما اشتملت عليه الأحاديث من نجاسة.

2. من يأخذ بمثل هذه الأحاديث على أنها شرع يكون نجس كله، فهم عندما يقولون عن أنفسهم إنهم شعب الله المختار، فإنما يقولون عن باقي الشعوب: إنها كلها نجسة، والدليل هذه الأحاديث<sup>(37)</sup>.

قال أحمد منصور<sup>(38)</sup> معلقا على كلمة (أنكتهأ): "هل نتصور قائد أمة يتلفظ بهذا اللفظ النابي؟ فكيف بالرسول الكريم الذي قال فيه ربنا جل وعلا: إِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ"<sup>(39)</sup>.

وقال معلقا على كلمة (مومسات): "إن الرجل المحترم لا يستطيع أن يتلفظ بهذه الكلمة، فكيف برسول الله عليه الصلاة والسلام"<sup>(40)</sup>.

### الفرع الثالث: مناقشة النقد الموجه للأحاديث

نمهد للجواب بكلمة عن وضع المرأة ومعاملتها في فترة الحيض في الجاهلية، فقد كانت الحائض عند اليهود موضع استقذار، وحقها النبذ، جاء في التوراة: "وإذا كانت امرأة لها سيل، وكان سيلها دما في لحمها فسبعة أيام تكون في طمئتها، وكل من مسها يكون نجسا إلى المساء، وكل ما تضطجع عليه في طمئتها يكون نجسا، وكل ما تجلس عليه يكون نجسا، وكل

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي لِحَافِهِ<sup>(45)</sup>. وعنها أيضا: "كَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَرُّ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يُبَاشِرُنِي، وَكُنْتُ أَعْبِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ وَأَنَا حَائِضٌ"<sup>(46)</sup>.

بل إن رسول الله ﷺ أمر الحيض بالخروج يوم العيد ليشهدن الصلاة والخير ودعوة المسلمين، فعن أم عطية، قالت: "أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفَطْرِ وَالْأَضْحَى، الْعَوَاتِقَ، وَالْحَيْضَ، وَدَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَرِلُنَّ الصَّلَاةَ، وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جَلْبَابٌ، قَالَ: "لَتَلْبِسُنَهَا أُخْتَهَا مِنْ جَلْبَابِهَا"<sup>(47)</sup>.

إنه الأدب النبوي في تعليم الناس كيف يتعاملون مع النساء، وخاصة في فترة الحيض، ويحق لنا أن نطرح السؤال الآتي: لو لم تصدر هذه الممارسات التشريعية النبوية في معاملة الحائض، أما كان العرب سيظلون على نفس معاملتهم الأولى لها؟ ألم يفهم المعترضون من هذه الممارسات إلا أنها منافية للحياة؟ لماذا لم ينظروا لها على أنها إنقاذ للمرأة من تلك النظرة والمعاملة في فترة حيضها؟

وسؤال آخر نظرحه على المعترض: لو جاءت الأحاديث بعكس ما جاءت عليه، فكان النبي ﷺ يتجنب زوجه الحائض، ولا يؤاكلها، ولا ينام معها، ويتجنب موضع شربها وأكلها، ماذا سيكون جواب المعترض؟ فإنه بالتأكيد سيقول: انظروا إلى نبي الإسلام كيف يعامل المرأة في فترة حيضها، وهي الفترة التي تكون فيها أحوج إلى الرفق والحنان، انظروا إليه كيف يهيئها، ويتقدر منها، إنه لا يختلف عن اليهود، وأهل الجاهلية... الخ، أليس هذا ما سيكون؟

ونجيب على الاعتراضات بالآتي:

1. استدلاله بالآية: فالجواب عليه بما يأتي:

اتفق المفسرون على أن المقصود بعدم الاقتراب من الحائض، الوطئ، وهذا واضح من سبب نزول الآية، روى مسلم عن أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها، ولم يجامعوهن في البيوت فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ فأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: "وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدَى فَأَعْتَزِلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ"<sup>(48)</sup> إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ" فَبَلَغَ ذَلِكَ الْيَهُودَ، فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدَعَ مِنْ أَمْرِنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفْنَا فِيهِ، فَجَاءَ أَسِيدُ بَنِي حُضَيْرٍ، وَعَبَادُ بَنِي بَشَرَ فَقَالَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُونَ: كَذَا وَكَذَا، فَلَا نُجَامِعُهُنَّ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَنَنَّا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا، فَحَرَجَا فَاسْتَقْبَلَهُمَا هَدِيَّةً مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَرْسَلَ فِي آتَارِهِمَا فَسَقَاهُمَا، فَعَرَفَا أَنْ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا<sup>(49)</sup>، وقال ابن كثير بعد أن ساق سبب النزول: "وَلِهَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ، إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ مُبَاشَرَةُ

من مس فراشها يغسل ثيابه، ويستحم بماء، ويكون نجسا إلى المساء، وكل من مس متاعا تجلس عليه يغسل ثيابه، ويستحم بماء، ويكون نجسا إلى المساء، وإن اضطجع معها رجل فكان طمئنا عليه يكون نجسا سبعة أيام، وكل فراش يضطجع عليه يكون نجسا"<sup>(41)</sup>.

وقد ورث العرب الجاهليون هذا عن اليهود، قال قتادة وغيره: "إن العرب في المدينة وما والاها كانوا قد استنوا بسنة بني إسرائيل في تجنب مؤاكله الحائض ومساكنتها"<sup>(42)</sup>.

وكذلك النصارى كانوا يفعلون الفعل عينه، فقد كان بنو سليح، أهل بلد الحضرم، وهم من قضاة نصارى، إن حاضت المرأة أخرجوها من المدينة إلى الريض حتى تطهر، وفعلوا ذلك بنصرة ابنة الضيزن ملك الحضرم، فكانت الحال مظنة حيرة المسلمين في هذا الأمر تبعت على السؤال عنه"<sup>(43)</sup>.

إذا كانت المرأة الحائض في الجزيرة العربية تعاني من النبذ، والتقرز منها، وعدم مؤاكلتها، أو العيش معها في مكان، كل ذلك بنصوص دينية عند اليهود، وبحكم مساكنة العرب لهم ورثوا هذه النظرة عنهم.

والعرب لم تعهد معاملة للحائض غير تلك، فجاء النبي ﷺ ليصح تلك النظرة، وأن المرأة إنسان مكلف كالرجل تماما، معنية بالخطاب الرباني، ويترتب على عملها ما يترتب على عمل الرجل من إثم أو ثواب، وأن ما اختصها الله به من الحيض دون الرجال لا يؤثر على هذه المكانة، وأن نجاسة الحيض لا تتعدى موضعه إلى باقي الجسد، فجاءت الممارسات النبوية في هذا الجانب تؤكد كل هذه المعاني، تطبيقا عمليا رحيمًا، يحفظ للمرأة - التي كانت مهضومة - كرامتها، وإنسانيتها.

وبالروعة الموقف من النبي ﷺ في زمن كان الناس فيه يستقذرون المرأة الحائض، ويبعدونها، فيأتي نبي الرحمة والإنسانية والعدالة، فيدعوها لتأكل معه، ويحلف عليها أن تأكل قبله من العرق، ثم يأكل الطعام بعدما تشبع، وهو حريص على أن يظهر لها أنه يأكل من نفس المكان الذي تأكل منه، ويشرب من نفس المكان الذي وضعت فاها عليه، لا يتقرز منها ولا يتقدر، فعن عائشة، قالت: "كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ، وَأَنَاؤُلُهُ، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَشْرَبُ مِنْهُ وَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيٍّ وَأَخَذَ الْعَرَقَ وَأَعَضَهُ فَيَضَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَهُ عَلَى مَوْضِعِ فَمِي"<sup>(44)</sup>.

وتبلغ المؤانسة مداها، ويفعل ما تتقذر منه العرب عامة في ذلك الزمان، كل ذلك ليصح لهم المفاهيم، وليزيل رواسب الجاهلية من نفوسهم تجاه المرأة، فيدعوها فتتزر، وينام معها في لحاف، فعن عائشة، قالت: "كُنْتُ أَتَرُّ وَأَنَا حَائِضٌ، وَأَدْخُلُ

الحائض فيما عدا الفرج" (50).

السَّوَاكُ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْطَانِيهِ، فَقَضَيْتُهُ، ثُمَّ مَضَعْتُهُ، فَأَعْطَيْتُهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَنْنَ بِهِ، وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَيَّ صَدْرِي" (54).  
لماذا يغفل هذا الجزء من الرواية فلا يذكره، وفيه الجواب، فقد ألانت له الطرف الآخر من السواك بريقها، وأعطته له ليستاك به، فهذا معنى "خالط ريقه ربي"، أي ما علق في السواك من ريقها.

5. أما انتقاد أحمد منصور لحديث ابن عباس، فنجيب عليه بما يلي:

(1) الحديث رواه عن ابن عباس:

أ. سعيد بن جبیر، ونص روايته: "أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟" قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: "بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ وَقَعْتَ عَلَى جَارِيَةِ بَنِي فُلَانٍ؟" قَالَ: نَعَمْ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ" (55).  
ب. عكرمة، ورواه عن عكرمة:

1. يعلى بن حكيم، ونص روايته: لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ، أَوْ عَمَرْتَ، أَوْ نَطَرْتَ" قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "أَنْكَنَهَا". لَا يَكْنِي، قَالَ: فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ" (56).

2. الحكم بن أبان، ونص روايته: أَنَّ مَاعِزًا، جَاءَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ فَاحِشَةً فَمَا تَأْمُرُنِي؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: اذْهَبْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَعِزُّ لَكَ، فَأَتَى مَاعِزٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلَامَهُ - أَوْ قَالَ: قَوْلُهُ - ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ كَانَ مَعَهُ: "أَبْصَاحِكُمْ مَسٌّ؟" قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَنَظَرْتُ إِلَى الْقَوْمِ لِأُشِيرَ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَلْتَقِ إِلَيَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَعَلَّكَ قَبَّلْتَهَا" قَالَ: لَا، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فَمَسَسْتَهَا"، قَالَ: لَا، قَالَ: "فَفَعَلْتَ بِهَا وَلَمْ تُكَنَّ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَارْجُمُوهُ" قَالَ: فَبَيْنَا هُوَ يُرْجَمُ إِذْ رَمَاهُ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَهُ مَاعِزٌ يَسْتَشِيرُهُ رَمَاهُ بَعْظَمٍ فَحَزَّ مَاعِزٌ فَالْتَقَتْ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ مَاعِزٌ: فَاتَّلَكَ اللَّهُ إِذْ رَأَيْتَنِي ثُمَّ أَنْتَ الْآنَ تَرْجُمُنِي" (57).

3. سماك بن حرب، ونص روايته: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: "أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟" قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: "إِنَّكَ أَنْتَبْتَ جَارِيَةَ آلِ فُلَانٍ" فَأَقَرَّ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ، فَرَجَمَ" (58).

4. يحيى ابن أبي كثير، ونص روايته: "لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ لَمَسْتَ أَوْ تَنَظَرْتَ" (59).

5. خالد الحذاء، ونص روايته: أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ إِنَّهُ رَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّاتًا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَسَأَلَ قَوْمَهُ: "أَمْجُونُونَ هُوَ؟" قَالُوا: لَيْسَ بِهِ بِأَسٍّ، قَالَ: "أَفَعَلْتَ بِهَا؟" قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، فَانْطَلَقَ بِهِ فَرَجَمَ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ" (60).

وقال القرطبي وهو يعدد ما يحظر على الحائض، وهي أحد عشر شيئاً، "وَالْجَمَاعُ فِي الْفَرْجِ" (51). وعن مجاهد قال: "وَيَسْأَلُوتُكَ عَنِ الْمَحِيضِ" قَالَ: "أَمُرُوا أَنْ يَعْتَزَّلُوا مُجَامَعَةَ النِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ" (52).

قال الطبري: "وإنما كان القوم سألوا رسول الله ﷺ - فيما ذكر لنا - عن الحيض، لأنهم كانوا قبل بيان الله لهم ما يتبينون من أمره، لا يساكنون حائضاً في بيت، ولا يؤاكلونها في إناء ولا يشاربونهن، فعرفهم الله بهذه الآية، أن الذي عليهم في أيام حيض نسائهم: أن يجتنبوا جماعهن فقط، دون ما عدا ذلك من مضاجعتهن ومؤاكلتهن ومشاربتهن" (53).

فلا تبقى للمعتز بعد هذا حجة، إلا أن يدعي أنه أعلم من هؤلاء، وأنه أتى بما لم يستطيعوه.

2. دعواه أن هذه الأحاديث منافية للحياء، فنسأله: إذا لم تنقل زوجاته مثل هذه الأحكام للأمة، فمن ينقلها، والنبي ﷺ مشرع، ومثل هذه الأمور لا يستطيع أن يمارسها إلا مع أزواجه، وهن مكلفات أن ينقلن للمسلمين ما يخفى عليهم في أمر دينهم، خاصة إذا كان مما لا يطلع عليه عامة المسلمين.

3. استدلاله بنص التوراة، وأن واضع هذه الأحاديث يهودي لتشويه الإسلام ونبي الإسلام، لا يسيغه العقل، وقد تبينا سابقاً أسباب هذه الأحاديث، وأنها جاءت ممارسة عملية لمعاملة المرأة في فترة الحيض على خلاف ما يعاملها به أهل الجاهلية، وفيه تهوين من شأن علماء هذه الأمة وحط من قدرهم، وتجهيل لهم، حيث اطلع على ما لم يطلعوا عليه، وأبان ما خفي عليهم على مدى قرون، وأنهم لم يكتشفوا أن هذه الأحاديث من وضع اليهود حتى جاء هو فأخبرنا بذلك.

ثم إن النص الذي جاء به حجة عليه، وعلى واضعيه يشهد بتحريف كتبهم، إذ يستحيل أن يأمر بمثل هذا نبي، وأن تعامل المرأة كالحیوان فترة حیضها، ولكن هذه هي الصورة الحقيقية للمرأة عند اليهود، والتي حذا حذوهم فيها العرب الجاهليون، وأن النجاسة متأصلة فيهم إذ يعاملون المرأة هذه المعاملة، وهي سبب وجودهم، فجاء نبي الرحمة ليلغي هذه الممارسات، وليصحح النظرة التي حرفها اليهود عن المرأة، ليكرمها، ويعلي من شأنها.

4. أما الحديث الأخير فهو يدندن حول جملة في الحديث، هي: " وخالط ريقه ربي"، وقد دلس علينا في هذا إذ اجتزأ من الحديث ما يحقق غرضه من الطعن والتشكيك، وأتى بالرواية مبثورة عن آخرها الذي يحمل الجواب، وتام الرواية عند البخاري: "... ثُمَّ قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكٌ يَسْتَنْنُ بِهِ، فَتَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: أَعْطِنِي هَذَا

فَعَلْتُ مِثْلَ مَا تَذَكَّرُ، فَلَقِينَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَافِقٌ حَنْظَلَةُ فَقَالَ: "مَهْ (65)" فَحَدَّثْتُهُ بِالْحَدِيثِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَأَنَا فَعَلْتُ مِثْلَ مَا فَعَلَ، فَقَالَ: "يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ تَكُونُ فَلَوْبُكُمْ كَمَا تَكُونُ عِنْدَ الذَّكْرِ، لَصَافَحْتَكُمْ الْمَلَائِكَةُ، حَتَّى تُسَلَّمَ عَلَيْكُمْ فِي الطَّرِيقِ" (66).

فبين له النبي ﷺ أن ذلك ليس نفاقاً، وإنما هو أمر طبيعي في البشر أن يستروحوا مع الأهل، والأولاد (67)، وكذلك الذي واقع أهله في نهار رمضان، وظن أنه هلك بذلك، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: هَلَكْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "وَمَا أَهْلَكَ؟" قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، ... (68). وفي رواية، أنه قال: "احترقت، احترقت" (69)، فهي تفسير لقوله: "هلكت"، ذلك أنه لما اعتقد أن مرتكب الإثم عامداً، يعذب في النار، أطلق على نفسه هذا الوصف (70).

فهو ظن أنه هالك بذلك، حتى بين له النبي ﷺ أنه لا يهلك بسبب هذا إلا إذا أصر عليه، وبين له كفارة ما أتى، فإذا كفر، ولم يكن مصراً، لا يهلك المرؤ بسببه.

وفي حالة ما عزر أراد النبي ﷺ أن يعرف منه ما حصل تماماً، بعيداً عن أي التباس، فعرض عليه وجوه الاحتمال التي قد يظنها ماعز زنا يوجب الحد، وما عزر كان يجيب بالنفي، عندها ذكر له اللفظ صراحة لقطع كل احتمال (71).

وأيضاً حتى يتأكد من أن الذي فعله ماعز زنا بمعناه الحقيقي، الراجع لكل احتمال، ذلك أنه ﷺ ذكر أنواعاً من الزنى، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّنَا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَرَزَا الْعَيْنَ النَّظْرُ، وَزَنَا اللِّسَانُ الْمُنْطِقُ، وَالنَّفْسُ تَمْنَى وَتَسْنَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيَكْذِبُهُ" (72).

ورواية عند مسلم: "كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيبُهُ مِنَ الزَّنَا، مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظْرُ، وَالْأُذُنَانِ زِنَاهُمَا الْإِسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الْكَلَامُ، وَالْيَدُ زِنَاهَا الْبُطْشُ، وَالرِّجْلُ زِنَاهَا الْخَطَا، وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيَكْذِبُهُ" (73).

فخشي أن يكون ماعز فعل أحد هذه الأشياء المذكورة في الحديث، وهي لا توجب حداً وإن أُطلق عليها لفظ الزنى. قال ابن بطال: "قال لماعز: (لعلك غمزت أو قبلت)؛ ليدراً عنه الحد، إذ لفظ الزنا يقع على نظر العين وجميع الجوارح، فلما أتى ماعز بلفظ مشترك، لم يحده النبي ﷺ حتى وقف على صحيح ما أتاه بغير إشكال؛ لأن من سننه ﷺ درء الحدود بالشبهات، فلما أفصح وبين أمر برجمه. قال غيره: وهذا يدل أن الحدود لا تقام إلا بالإفصاح دون الكنايات" (74).

من الروايات نلاحظ أن هناك اختلافاً في الألفاظ، مما يدل على أن الحادثة رويت بالمعنى، ونلاحظ أن لفظه (أنكتها) لم ترد إلا عند يعلى بن حكيم عن عكرمة، فخالف بذلك الجماعة الذين رواوا الحديث عن عكرمة، ففعل هذه اللفظة من تصرف يعلى بن حكيم، أو الراوي عنه جرير بن حازم، يريد تفسير ما كنى به النبي ﷺ، وقد أشار الطبراني إلى ذلك كما بينا في الهامش فقال: "لم يرو هذا الحديث عن يعلى إلا جرير".

قال ابن الأثير: "رايئ الحميدي - رحمه الله - قد ذكر هذا الحديث في أفراد البخاري عن عكرمة عن ابن عباس، وذكر الرواية الأولى ثم قال: وقد أخرج مسلم من رواية سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وذكر الرواية التي تقدمت عن مسلم. وهذا القول منه يدل على أن الحديث متفق بين البخاري ومسلم، إلا أنه من ترجمتين، ثم لم يذكر رواية مسلم في أفراد" (61).

قلت: متفق عليه من حيث الأصل، وإلا فإن رواية مسلم لم تذكر اللفظة موضع الإشكال، فتبقى هذه اللفظة مما تقرد به البخاري في روايته عن عكرمة عن ابن عباس.

(2) على فرض صحة اللفظة، فنقول: كان النبي ﷺ في حياته العامة متحفظاً في ألفاظه، لا تتبو منه كلمة، يدل على ذلك شواهد كثيرة منها: عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ، قَالَ: "خُذِي فِرْصَةً (62) مِنْ مَسْكِ، فَتَطْهَرِي بِهَا" قَالَتْ: كَيْفَ أَنْظَهُرُ؟ قَالَ: "تَطْهَرِي بِهَا"، قَالَتْ: كَيْفَ؟ قَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ، تَطْهَرِي" فَاجْتَبْتُهَا إِلَيَّ، فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرِ الدَّمِ (63).

ومحل وجود الحياء منه ﷺ في غير حدود الله، ولكن إذا تعلق الأمر بالحدود، فعندها لا بد من التصريح دون الكناية، أو التلميح؛ لأن الأمر يتعلق به حقوق وقد تزهق بسببه أرواح، قال القرطبي: "وهذا منه ﷺ أخذ لماعز بغاية النص الراجع لجميع الاحتمالات كلها تحقيقاً للأسباب، وسعيًا في صيانة الدماء" (64).

فلا بد من الاستئصال والوقوع على اللفظ الذي لا يدل على غير معناه، صريحاً لا كناية فيه، إذ كثير من ألفاظ اللغة ما يقع فيها الاشتراك بين أكثر من معنى، وهذا معروف وشائع في اللغة، لذا استدعت حالة ماعز، أن يستقصى الأمر منه، فقلب له وجوه الزنا، فقال: لعلك قبلت، أو غمزت، أو نظرت، ذلك أنهم كانوا يستعظمون الذنب الصغير، فيظنون من الكبائر، وقد يسمونه بغير اسمه، كما ظن حنظلة أن معافسة الأهل والأولاد نفاقاً، فعنه قال: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَعَطْنَا، فَذَكَرَ النَّارَ، قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ فَصَاحَكْتُ الصَّبِيَّانِ وَالْأَعْبُثَ الْمَرْأَةَ، قَالَ: فَحَرَجْتُ فَلَقِيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: وَأَنَا قَدْ

بعد هذا فلا وجه لاستتكار هذه الألفاظ بدعوى خدش الحياء، وقد علمنا أنها ألفاظ عربية فصيحة، لها معنى في معاجم اللغة، وأن النبي ﷺ استعملها إما ناقلاً كما في لفظة (المومسات)، أو في موطن يتطلب ذلك، كما في لفظة (أنكتها)، وأنه في غير الحدود كان من أكثر الناس حياءً، وتحفظاً في ألفاظه.

#### المطلب الرابع: الأحاديث المنتقدة بدعوى استماعه الغناء وحضور الحفلات الراقصة

##### الفرع الأول: نص الحديث

انتقدت عدة أحاديث في هذا الجانب، هي:

1. عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغْنِيَانِ بَغْنَاءٍ بُعَاثَ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَنْتَهَرْتَنِي وَقَالَ: مِرْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: "دَعُهُمَا"، فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزَتْهُمَا فَحَرَجَتَا" (82).

2. عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةً بُنِيَّ عَلَيَّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَا جَلَسْتُ مَنِي، وَجُورِيَاتٍ يَضْرِبْنَ بِالذَّفِّ، يَنْدُبْنَ مَنْ قُبِلَ مِنْ آبَائِهِنَّ يَوْمَ بَدْرٍ، حَتَّى قَالَتْ جَارِيَةٌ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي عَدِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا تَقُولِي هَكَذَا وَقُولِي مَا كُنْتِ تَقُولِينَ" (83).

3. عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "جَاءَ حَبِشٌ يَزْفُونُ فِي يَوْمِ عِيدٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ، فَوَضَعْتُ رَأْسِي عَلَى مَنْكِبِهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ، حَتَّى كُنْتُ أَنَا الَّتِي أَنْصَرِفُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ" (84).

##### الفرع الثاني: النقد الموجه للحديث

جعل التيجاني هذه الأحاديث من وضع الأمويين الذين كان همهم إطفاء نور الرسالة، وتصوير النبي ﷺ بذلك... الذي لا يدري ما يقول... وجعل مثل هذه الأحاديث حط من قداسة الرسول ﷺ وأهل بيته، وأنها وضعت لتبرير أعمال الأمويين والعباسيين (85).

وانتقد النجمي (86) هذه الأحاديث، وخلصه نقده فيما يأتي:

1. إن الغناء كان يتم في بيت النبي ﷺ، لا ينهى عن ذلك.
2. إن الرسول ﷺ كان يدعو زوجه لمشاهدة الحفلات الراقصة.
3. إن الرسول ﷺ كان يشترك في حفلات النساء.
4. إن النبي ﷺ كان مولعاً بالطرب، شغوفاً بالغناء.
5. تأثم أبي بكر من الغناء في بيت النبي ﷺ دون النبي ﷺ نفسه (87).

وقال النووي: "وقد يستعملون صريح الاسم لمصلحة راجحة، وهي إزالة اللبس، أو الاشتراك، أو نفي المجاز، أو نحو ذلك كقوله تعالى: الزانية والزاني، وكقوله ﷺ أنكتها" (75).

(3) النبي ﷺ لم يستخدم كلمة سوقية غريبة، بل اللفظة عربية فصيحة، لها معناها في معاجم اللغة، والنبي ﷺ عربي، بل هو أفصح من نطق بالضاد، فلم يستخدم كلمة لا تعرفها العرب جاء في المغرب: "النَيْكُ" مِنْ أَلْفَاظِ التَّصْرِيحِ فِي بَابِ النَّكَاحِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ (مَا عَزَّ أَنْ كَتَبَهَا قَالَ نَعَمْ) (وَقَوْلُهُمْ) حَتَّى ذَكَرَ الْكَافِ وَالْوُثْنَ كِنَايَةً عَنْهُ حَسَنَةً إِلَّا أَنِّي لَمْ أَجِدْهُ فِيمَا عِنْدِي مِنْ كُتُبِ الْأَحَادِيثِ" (76).

وجاء في طلبه الطلبة: "والنيك صريح في باب المجامعة وسائر الألفاظ كناية وصفه ناكها ينيكها نيكا" (77).

فالكلمة عربية فصيحة، وليست سوقية، بل لها معناها في معاجم اللغة، بل قد تكون شائعة بينهم، بدليل عدم استتكار الصحابة لهذه اللفظة عندما سمعوها، ولم يراجعوا النبي ﷺ بشأنها، وأنها من الألفاظ التي لا تليق، ولم تكن هذه اللفظة من المطاعن التي أثرت على الصحيحين قديماً حتى جاء أحمد صبحي منصور، وقد قالها النبي ﷺ لتدل على كامل معناها في موطن يحتاج فيه إلى التصريح، ولا يكفي فيه الكناية أو التلميح.

ثم إننا نجد القرآن قد استعمل لفظة (الزنى) وهي أشد من لفظة (أنكتها) في أصل المعنى، إذ الزنا يطلق على الوطئ الحرام فقط، بينما (النيك) يطلق على الوطئ الحلال، والحرام، فهي أعم، ولا شك أن الخاص أقوى في التعبير من العام، قال في القاموس المحيط: "زنى يزني زنى وزناء، بكسرهما: فجر" (78). وقال في الصحاح: "والمرأة تُزاني مُزَانَةً وزناء أي تباغي" (79).

فهل يستطيع أحمد منصور - وهو قرآني كما يدعي - أن يرد الآيات التي تذكر لفظة (الزنى) بحجة خدش الحياء، وأنها كلمات لا تليق؟

وأما رده حديث جريج بسبب لفظة (المومسات)، فنقول: بأن هذه اللفظة من كلام أم جريج، وليست من كلام النبي ﷺ، فهو ناقل لكلامها، كما أنها لفظة ذات معنى، قال في لسان العرب: "وامرأة مومس ومومسة فاجرة جهارا" (80). وقال في القاموس المحيط: "والمومسة: الفاجرة، والجمع: المومسات والموميس" (81). ومجىء لفظ له معنى ليس مما يخدش الحياء، ولا يعتبر ذلك دليلاً على بذاءة قائله، أو أن فيه دعوة للفاحشة، وإلا اعتبرنا ورود لفظة (الزانية) وهي بمعنى المومس في القرآن الكريم، دعوة إلى الفاحشة، والرذيلة، والإثارة الجنسية، فهل يقر أحمد منصور بمثل هذا.



2. "رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْحَبَشَةَ يَلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ" (98).
3. "كَانَ الْحَبَشُ يَلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ، فَسَرَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْظُرُ، فَمَا زِلْتُ أَنْظُرُ حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَنْصَرَفُ"، فَأَقْدَرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثِ السَّنِّ، تَسْمَعُ اللَّهُ (99).
4. "وَهُمْ يَلْعَبُونَ وَأَنَا جَارِيَةٌ، فَأَقْدَرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْعَرَبِيَةِ الْحَدِيثِ السَّنِّ" (100).

5. وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ، يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالذَّرْقِ وَالْحِرَابِ، فَمِمَّا سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمِمَّا قَالَ: "تَسْتَهِينِ تَنْظُرِينَ؟" فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَأَاهُ، حَدَّثَنِي عَلَى حَدِّهِ، وَهُوَ يَقُولُ: "دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ" حَتَّى إِذَا مَلَّتُ، قَالَ: "حَسْبُكَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "فَادْهَبِي" (101).

ورواية عند مسلم: عن عائشة، أَنَّهَا قَالَتْ، لِلْعَابِينَ: وَدِدْتُ أَنِّي أَرَاهُمْ، قَالَتْ: "فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقُمْتُ عَلَى الْبَابِ أَنْظُرُ بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقِهِ، وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ" (102).

ورواية عند أحمد: "قَاطَلَعْتُ مِنْ فَوْقِ عَاتِقِهِ، فَطَاطَأَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنَكِبَيْهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِ عَاتِقِهِ حَتَّى شَبِعْتُ، ثُمَّ أَنْصَرَفْتُ" (103).

ورواية عند أبي عوانة: "وَهِيَ وَاضِعَةٌ يَدَهَا عَلَى عَاتِقِهِ حَتَّى فَرَعُوا" (104). ورواية عند الطحاوي: "فَأَقَامَنِي وَرَأَاهُ جِدَاءَ حَدِّهِ" (105).

#### ونأتي إلى الرد مفصلاً:

#### الجواب على الحديث الأول

من خلال النظر في الروايات، يمكن تسجيل النقاط الآتية، وفيها الرد على ما جاء به المعترض، وليت من يتصدى للنقد ألا يعتمد على رواية واحدة، وأن يحاول الجمع بين الروايات كلها، فهي تفسر بعضها بعضاً:

1. النبي ﷺ لم يكن ينظر، فقد حول وجهه، وتغشى بثوبه، أو تسجى به، إعراضاً منه عن ذلك، لأن مقامه يقتضي أن يرتفع عن الإصغاء إلى ذلك، وعدم إنكاره دليل على جواز هذا على الوجه المشروع.

2. انتهرهما أبو بكر، لأنه ظن النبي ﷺ نائماً، لما وجده تغشى بثوبه أو تسجى، مستصحبا علمه بمنع الغناء، فبادر إلى الإنكار نيابة عن النبي ﷺ، فلا حجة لمن قال: إن أبا بكر أكثر تأثماً من النبي ﷺ في هذا (106)، قال النووي: "فيه أن مواضع الصالحين، وأهل الفضل تنزه عن الهوى واللغو ونحوه، وإن لم يكن فيه اثم، وفيه أن التابع للكبير إذا رأى بحضرته ما يستكر، أو لا يليق بمجلس الكبير ينكره، ولا يكون بهذا افتياتاً على الكبير، بل هو أدب، ورعاية حرمة، واجلال للكبير من أن ينولى ذلك بنفسه، وصيانة لمجلسه، وإنما سكت النبي ﷺ عنهن؛ لأنه مباح لهن، وتسجى بثوبه وحول وجهه إعراضاً عن اللهو، ولئلا يستحيين فيقطعن ما هو مباح لهن، وكان هذا من

6. وأضاف العسكري (88): كيف خفي على عائشة أنها تتناقض قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ" (89) وقد سئل ابن مسعود عن قوله (لهو الحديث) فحلف بالله الذي لا إله إلا هو أنه الغناء، ثلاث مرات، وبهذا فسر الآية ابن عباس، وابن عمر، وغيرهم.

وأنه يعارض الأحاديث التالية:

أ- عن عائشة عن النبي ﷺ: إن الله حرم القينة وبيعها وثمرتها وتعليمها والاستماع إليها.

ب- ما روي عن مجاهد قال: كنت مع ابن عمر، فسمع صوت طبل، فأدخل أصبعيه في أذنيه، ثم تتحى، حتى فعل ذلك ثلاث مرات، ثم قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ.

ج- عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً: من استمع إلى صوت غناء لم يؤذن له أن يستمع الروحانيين، فقيل: ومن الروحانيون يا رسول الله؟ قال: قراء أهل الجنة.

د- عن علي مرفوعاً: تمسخ طائفة من أمتي قرده، وطائفة خنازير، ويخسف بطائفة، ويرسل على طائفة الريح بأنهم شربوا الخمر، ولبسوا الحرير، واتخذوا القيان، وضربوا الدفوف.

هـ- عن أنس مرفوعاً: بعثني الله رحمة وهدى للعالمين، وبعثني بمحق المعازف، والمزامير، وأمر الجاهلية.

7. في المشهد منظر لا يليق بالنبي ﷺ، إذ كيف تضع عائشة خدها على خده ﷺ وهي تنظر إلى رقص الأحباش، وهل كانت أطول قامة من الرسول ﷺ حتى تضع خدها على خده (90)؟

#### الفرع الثالث: مناقشة النقد الموجه للحديث

حتى يتم الجواب لا بد من النظر في روايات كل حديث، وحصر الاختلافات بين الروايات، وجمع الزيادات:

#### أ. روايات الحديث الأول:

1. "لا تقولي هكذا، وقولي ما كنت تقولين" (91)، "أما هذا فلا تقولوه، ما يعلم ما في غدٍ إلا الله" (92).

2. "وَالنَّبِيُّ ﷺ مَتَّعَشٌ بِثَوْبِهِ" (93)، وعند مسلم: "مسجى بثوبه" (94).

3. "فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ" (95).

4. "وَلَيْسَتْ بِمُعْتَبَرِينَ" (96).

أما الحديث الثاني فقد اتفقت الروايات على نفس المعنى، مع خلاف يسير في بعض الألفاظ لا يؤثر في المعنى.

#### ب. روايات الحديث الثالث:

1. "لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي وَالْحَبَشَةَ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَرْنِي بِرِدَائِهِ، أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ" (97).

رأفته  $\gamma$  وحلمه وحسن خلقه" (107).  
 3. النبي ﷺ قال دعهما، وعلل ذلك بأنه يوم عيد، فكأنه استثناء من الأصل، فالأصل التحريم، ولكن يباح مثل هذا في العيد والأعراس، لما فيه من الفرح والسرور.  
 4. الجاريتان ليستا بمغنيتين، أي غير محترفات له، ولا يعرفنه كما تعرفه المغنيات المعروفات (108).

5. المغنيتان جاريتان، والجارية: البنت الصغيرة التي لم تبلغ، قال القرطبي: "قول عائشة رضي الله عنها: (وعندي جاريتان من جوارى الأنصار) الجارية في النساء كالغلام في الرجال، وهما يقالان على من دون البلوغ منهما؛ ولذلك قالت عائشة رضي الله عنها عن نفسها: (فاقدروا قدر الجارية العرية) أي: الصغيرة، والعربية: المحببة إلى زوجها، وقيل: الغنجة، وقيل: المشتبهة للعب؛ كما قال في الرواية الأخرى: "الحريصة على اللهو" بدل: "العربية" (109).

6. أنهما كانتا تضربان بالدف، فهو مباح بنص الحديث، ولا يعني هذا عدم حرمة غيرها من الآلات، فهو استثناء من الأصل. قال الألباني: " وهذا التعليل من بلاغته ﷺ؛ لأنه من جهة يشير به إلى إقرار أبي بكر على إنكاره للمزامير كأصل، ويصرح من جهة أخرى بإقرار الجاريتين على غنائهما بالدف، مشيراً بذلك إلى أنه مستثنى من الأصل، كأنه  $\gamma$  يقول لأبي بكر: أصبت في تمسكك بالأصل، وأخطأت في إنكارك على الجاريتين فإنه يوم عيد" (110).

7. ولا يضر تسميته مزموراً، قال ابن القيم: "فإن الصديق الأكبر رضي الله عنه سمي ذلك: مزموراً من مزامير الشيطان، وأقره رسول الله ﷺ على هذه التسمية، ورخص فيه لجويريتين غير مكفيتين، ولا مفسدة في إنشادهما" (111).  
 8. إن هذا من باب الترويح المباح عن النفس، فمن صفات هذه النفس أنها قد تصاب بالسامة والملل، فتحتاج إلى فترات من الترويح بما يزيل هذه السامة (118)، فعن ابن مسعود، قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْحَوِّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ، كَرَاهَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا" (119).

ومن هنا أباح الإسلام الترويح عن النفس لتعود إلى نشاطها بعد الجهد والمشقة، أو الملل والفقر، ومن الأدلة على ذلك:

1. مر معنا حديث حَنْظَلَةَ الْأَسَدِيِّ، وفيه يقول له النبي ﷺ وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ، سَاعَةً وَسَاعَةً ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (120).

2. عن عائشة، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ: "لَتَعْلَمُ يَهُودُ أَنْ فِي دِينِنَا فُسْحَةً، إِنِّي أُرْسِلْتُ بِحَنِيفِيَّةٍ سَمْحَةٍ" (121).

3. قال تعالى في شأن إخوة يوسف: "أَرْسَلْنَا مَعَنَا غَدَاً يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ وَانَّا لَهُ لَخَافِطُونَ" (122)، قال الجصاص: "وفي الآية دلالة على أن اللعب الذي ذكره كان مباحاً، لولا ذلك لأنكره يعقوب عليه السلام عليهم" (123).

وقال ابن عاشور: "يقصد منه الاستجمام ودفع السامة، وهو مباح في كافة الشرائع إذا لم يصر دأباً" (124).

9. مخالفة عائشة للآية، وهي قول الله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ" (125)(126).

وتفسير عدد من الصحابة (لهو الحديث) بالغناء (127)، وقول الحسن البصري: "لهو الحديث المعازف والغناء" (128).

قلت: المقصود بلهو الحديث في الآية، كل ما ألهى عن الله تعالى من قول أو فعل (129)، فهو عام، وليس خاصاً بالغناء وحده.

واعترض ابن حزم على الاستدلال بالآية أنه لا حجة لأحد دون رسول الله ﷺ (130).

رأفته  $\gamma$  وحلمه وحسن خلقه" (107).

3. النبي ﷺ قال دعهما، وعلل ذلك بأنه يوم عيد، فكأنه استثناء من الأصل، فالأصل التحريم، ولكن يباح مثل هذا في العيد والأعراس، لما فيه من الفرح والسرور.

4. الجاريتان ليستا بمغنيتين، أي غير محترفات له، ولا يعرفنه كما تعرفه المغنيات المعروفات (108).

5. المغنيتان جاريتان، والجارية: البنت الصغيرة التي لم تبلغ، قال القرطبي: "قول عائشة رضي الله عنها: (وعندي جاريتان من جوارى الأنصار) الجارية في النساء كالغلام في الرجال، وهما يقالان على من دون البلوغ منهما؛ ولذلك قالت عائشة رضي الله عنها عن نفسها: (فاقدروا قدر الجارية العرية) أي: الصغيرة، والعربية: المحببة إلى زوجها، وقيل: الغنجة، وقيل: المشتبهة للعب؛ كما قال في الرواية الأخرى: "الحريصة على اللهو" بدل: "العربية" (109).

6. أنهما كانتا تضربان بالدف، فهو مباح بنص الحديث، ولا يعني هذا عدم حرمة غيرها من الآلات، فهو استثناء من الأصل. قال الألباني: " وهذا التعليل من بلاغته ﷺ؛ لأنه من جهة يشير به إلى إقرار أبي بكر على إنكاره للمزامير كأصل، ويصرح من جهة أخرى بإقرار الجاريتين على غنائهما بالدف، مشيراً بذلك إلى أنه مستثنى من الأصل، كأنه  $\gamma$  يقول لأبي بكر: أصبت في تمسكك بالأصل، وأخطأت في إنكارك على الجاريتين فإنه يوم عيد" (110).

7. ولا يضر تسميته مزموراً، قال ابن القيم: "فإن الصديق الأكبر رضي الله عنه سمي ذلك: مزموراً من مزامير الشيطان، وأقره رسول الله ﷺ على هذه التسمية، ورخص فيه لجويريتين غير مكفيتين، ولا مفسدة في إنشادهما" (111).

8. إن هذا من باب الترويح المباح عن النفس، فمن صفات هذه النفس أنها قد تصاب بالسامة والملل، فتحتاج إلى فترات من الترويح بما يزيل هذه السامة (118)، فعن ابن مسعود، قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْحَوِّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ، كَرَاهَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا" (119).

ومن هنا أباح الإسلام الترويح عن النفس لتعود إلى نشاطها بعد الجهد والمشقة، أو الملل والفقر، ومن الأدلة على ذلك:

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: إن الله بعثني هدى ورحمة للعالمين، وأمرني أن أسحق المزمار، والمعازف، والخمور، والأوثان... الحديث بطوله، فقال: يرويه عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، حدث به عنه محمد بن عبيد الله العرزمي، وخالفه مطر بن يزيد، أبو المهلب، فرواه عن عبيد الله بن زحر مرسلًا، عن أبي أمامة، حدث به كذلك عاصم بن محمد العمري، عن عمر بن حسان، عن أبي المهلب: مطر، ورواه فرج بن فضالة أيضًا، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، وَهَذَا إِسْنَادٌ غَيْرُ ثَابِتٍ (147).

وقال ابن الجوزي، بعد أن ذكر طائفة من الأحاديث منها حديث أبي أمامة: "هذه الأحاديث ليس فيها شيء صحيح" (148).

وقال في سند الحديث: "علي بن يزيد قال فيه أحمد ويحيى: ليس بشيء، وقد أضيف إليه فرج بن فضالة، قال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به" (149).

وعليه فجميع ما أتى به المعترض من أحاديث، متسائلًا: كيف تعارضها السيدة عائشة؟ لا تصح، وعلى فرض صحتها، فهي محمولة على الغناء المحرم الذي يثير الغرائز، ويحرك الشهوة.

#### الجواب على الحديث الثاني: حديث الربيع

الجواب عن الحديث الثاني، وقد انتقده المعترض بحضور النبي حفلات النساء:

أجاب ابن حجر نقلاً عن الكرمانى عن هذا، بما ملخصه: أن ذلك محمول على أنه من وراء حجاب، أو قبل نزول آية الحجاب، أو جواز النظر للحاجة، أو عند أمن الفتنة، قال ابن حجر: "وجوز الكرمانى أن تكون الرواية (مجلسك) بفتح اللام، أي جلوسك، ولا إشكال فيها" (150).

قال الشوكاني: "وفي ذلك دليل على أنه يجوز في النكاح ضرب الأدفاف ورفع الأصوات بشيء من الكلام، نحو: أتيناكم أتيناكم ونحوه، لا بالأغاني المهيجة للشور، المشتملة على وصف الجمال والفجور، ومعاقرة الخمور، فإن ذلك يحرم في النكاح كما يحرم غيره، وكذلك سائر الملاهي المحرمة" (151).

#### الجواب عن الحديث الثالث

1. إن ما تعلق به المعترض في حديث لعب الأحباش، كلمة (بزفنون)، أي: يرقصون، ورتب عليه أن النبي ﷺ يدعو زوجه لمشاهدة الحفلات الراقصة، مع أن جميع روايات الحديث تقول: إنهم كانوا يلعبون بحرابهم، فلم تعلق بهذه اللفظة، وأغل جميع الروايات؟ وليت المعترض تريت قليلاً، ورجع إلى المعاجم ليعرف أصل هذه الكلمة، قال ابن الأثير: "وأصل الرُّفْن: اللَّعْبُ والدَّفْعُ" (152).

ولكن يمكن أن يجاب فيقال: بأنه لم يذكر أهل العلم غير تفسير الصحابة فمن بعدهم، ولم يذكروا تفسيراً للنبي ﷺ لهذه الآية، وقول الصحابي حجة إذا لم يخالفه غيره من الصحابة. وعلى فرض صحة الاستدلال بالآية، فلا نسلم لنوع الغناء، فالمحرم منه ما كان فيه إثارة للغرائز، وتحريك للشهوات، وقد سبق الكلام في ذلك، أما ما كان يتحدث عن الفخر والشجاعة، وتعداد المآثر، وإثارة الحماسة، فيستثنى من ذلك، كما سبق في حديث عائشة، والربيع.

10. أما ما ادعاه من معارضة الأحاديث، فنقول:

أ. حديث عائشة (131): مداره على ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف (132). وذكر ابن الجوزي الحديث في العلل المتناهية، وقال: "ليث بن أبي سليم متروك" (133). وحكم البيهقي على الحديث بأنه غير محفوظ (134). وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه اثنان لم أجد من ذكرهما، وليث بن أبي سليم، وهو مدلس" (135).

ب. حديث ابن عمر، فرواية الطبل (136) قال فيها البوصيري: "فيه ليث بن سليم، وقد ضعفه الجمهور"، ورواية المزمار (137)، قال فيها أبو داود: "هذا حديث منكر" (138).

وعلى فرض صحة الحديث، فإنه محمول على أن الذي سمعه ابن عمر زمارة راع، وليس طبلاً كما في رواية أبي داود، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ، مَزْمَارًا قَالَ: فَوَضَعَ إِصْبَعِيهِ عَلَى أَدْنِيهِ، وَتَأَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَقَالَ لِي: يَا نَافِعُ، هَلْ تَسْمَعُ شَيْئًا؟ قَالَ: فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: فَرَفَعَ إِصْبَعِيهِ مِنْ أَدْنِيهِ، وَقَالَ: "كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعَ مِثْلَ هَذَا فَصَنَعَ مِثْلَ هَذَا" (139).

ج. حديث أبي موسى، أورده الحكيم الترمذي في نوادر الأصول (140) معلقاً، هكذا: عن سهل من ولد أبي موسى الأشعري، ثم ذكر الحديث، وهذا كاف للحكم بضعفه لغياب السند، وقد ضعفه الشيخ الألباني (141).

د. حديث علي: لم يخرج غير ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (142)، والحديث ضعيف، فرد في كل طبقاته، وفي سنده، عباد بن أبي علي، قال ابن القطان: "لم تثبت عدالته" (143)، وذكره ابن حبان في الثقات (144)، وهذا غير كاف في توثيقه.

هـ. حديث أنس: لم أقف على الحديث من رواية أنس، وإنما هو من رواية أبي أمامة (145)، وقد أحال المعترض على رموز لا أهتدي إليها، وهي: (ن. م. ج)، والحديث ضعيف، قال ابن حبان: "وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي إِسْنَادِ خَبَرٍ: عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم" (146).

وقال الدارقطني: "وسئل عن حديث القاسم، عن أبي أمامة،

بإسلامهم المشوه، ولو كان بنو أمية على دينهم ما نبزوه، ولا طعنوا في دينهم.

### الخاتمة

يمكن أن نلخص فيها أهم النتائج، وهي:

1. بلغت الأحاديث المنتقدة في الصحيحين بدعوى منافاتها لحياة النبي ﷺ مما لم يبحث سابقاً، اثني عشر حديثاً.
2. جميع ما انتقد من الأحاديث عند التحقيق، لا تنافي حياء النبي بحال، لأنها:
  - أ. إما بيان للإباحة، كما في حديث لبسه مرط وزوجه عائشة، وأنه يلتحف به الرجل والمرأة سواء، واضطجاع الرجل بحضرة أصحابه، ممن لهم مكانة خاصة، وحديث الجاريتين، والنظر إلى لعب الأحباش في المسجد.
  - ب. أو بيان لوجوب التثبت، والتحري إذا تعلق الأمر بإزهاق النفوس، كما في حديث ماعز، من التثبت من وصف الفعل صراحة دون كناية.
  - ج. وإما تعليم للأمة، مثل: حديث شربه من مكان شرب عائشة، وأكله من مكان أكلها، وأن نجاسة الحيض لا تتعدى موضعها.
  - د. وإما أن يكون الفعل وقع منه من غير تعمد، مثل انكشاف بعض جسده عند بناء الكعبة قبل البعثة.
3. جميع الانتقادات الموجهة للأحاديث موضوع البحث، لا تثبت عند البحث والتحقيق؛ لأنها قائمة على:
  - أ- إما فهم خاطئ للأحاديث، وجعل بحكمة صدورها، مثل حديث أكل النبي ﷺ من مكان أكل عائشة، وشربه من مكان شربها، وحديث الجاريتين، وحديث زفن الأحباش.
  - ب- وإما النظر السطحي للأحاديث، دون البحث عن معاني الألفاظ، مثل حديث ماعز، وحديث جريج.
  - ج- وإما اعتماد رواية واحدة في النقد، دون جمع الروايات، التي قد تحل الإشكال، مثل حديث: وضع خد السيد عائشة على خد النبي ﷺ عند نظرها للعب الأحباش، وحديث انكشاف جسده عند بناء الكعبة.
  - د- وإما بسبب بتر الرواية من سياقها، والمترك منها يحمل الجواب، مثل رواية: "وخالط ريقه ريقاً".

وقال ابن منظور: "(زَفَنَ) الرَّفْنُ الرَّفْصُ زَفَنَ يَزْفِنُ زَفْنًا وهو شبيه بالرقص، (قوله وهو شبيه بالرقص بعد قوله الزَّفْنُ الرقص هكذا في الأصل)، وفي حديث فاطمة عليها السلام أنها كانت تَزْفِنُ للحسن، أي: تُرَقِّصُهُ، وأصل الزَّفْنُ اللَّعِبُ والدَّفْعُ" (153).

وقد فهم العلماء الحديث على أساس المعنى اللغوي، قال النووي: "يزفنون في يوم عيد في المسجد هو... يرقصون، وحمله العلماء على التوثب بسلاحهم، ولعبهم بحرابهم، على قريب من هيئة الرقص؛ لأن معظم الروايات إنما فيها لعبهم بحرابهم، فيتأول هذه اللفظة على موافقة سائر الروايات" (154).

وقال ابن الجوزي: "وكذلك زفن الحبشة نوع من المشي بتشبيبه يفعل عند اللقاء بالحرب" (155).

2. وتعلق أيضا بقولها في الحديث "خدي على خده" وجعل هذا غير لائق، ونحن نقول: ما المانع من ذلك، ما دام يسترها بردائه، وزيادة في الستر أقامها وراءه، فهم لا يرونها، على أن هناك روايات أخر كما سبق تقول: إنها وضعت رأسها على منكبه، فيكون خدها حذاء خده، ولا يعني بالضرورة أن يكون ملاصقا (156)، تؤيده رواية الطحاوي: "قَأَقَامَنِي وَرَأَهُ حِدَاءً خَدَّهُ" (157)، ورواية، "وضعت ذقني على عاتقه، وأسندت وجهي إلى خده"، ورواية أنها كانت تنظر بين أذنيه وعاتقه، فلم تعلق بتلك الرواية، وبنى عليها نقده الفاسد.

وقال المعترض أيضا: هل كانت عائشة أطول من النبي ﷺ حتى تضع خدها على خده، وغفل عن رواية الإمام أحمد التي تقول: "قَطَّطًا لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنُكْبِيهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِ عَاتِقِهِ حَتَّى شَبِعْتُ، ثُمَّ انصَرَفْتُ" (158).

ونقول للمعترض: إن الخلاف في المذهب لا يسوغ له اتهام الناس بالباطل من غير دليل، فما هي الأحاديث في دواوينها، لا نجد في سند واحد منها أحدا من أمراء بني أمية، أو أحد عمالهم، أو ورد في أي كتاب أنهم أمروا عالما أن يضع لهم حديثا أو أحاديث تبريرا لهوى، أو دعما لحكمهم، وما رماهم به من محاولتهم إطفاء نور الرسالة، وتشويه الإسلام، فنقول: في عهد بني أمية اكتملت الفتوح، وعلت دولة الإسلام، وفي عهدهم ازدهرت العلوم والفنون، ودونت السنة وحفظت، ولكن المعترض لا يعترف بإسلام بني أمية، ولا إسلام أبي بكر وعمر قبلهم، ولا إسلام من يأتي بعدهم، فهم لا يعترفون إلا

### الهوامش

- (2) فضائل الصحابة، (2401)، ج4، ص1866.  
 محمد التيجاني السماوي ولد سنة 1943 في قصة بنونس، نشأ في أسرة تتبع المذهب المالكي، حاصل على دكتوراه فلسفة من السوربون، عمل مدرسا مدة سبعة عشر عاما،

- (1) أخرجه مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت 261 هـ)، المسند الصحيح، بيروت: دار إحياء التراث العربي، كتاب

- ج3، ص138.
- (17) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب مناقب الأنصار، (3829)، ج5، ص41، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الحيض، (340)، ج1، ص267.
- (18) الشيباني، المسند، (14140)، ج22، ص45، و(15068)، ج22، ص301، وأخرجه الصنعاني، عبدالرزاق بن همام، (ت211هـ)، المصنف، الهند: المجلس العلمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، 1403هـ، (1105)، ج1، ص286، و(9106)، ج5، ص101، ومن طريقه أخرجه الحاكم، محمد بن عبدالله، (ت405هـ)، المستدرک علی الصحیحین، بیروت: دار الکتب العلمیة، ط1، 1990، ج4، ص179، وقال: "وهذا حديث صحيح ولم يخرجاه"، وصححه الذهبي في التلخيص، وأخرجه ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، (ت311هـ)، صحيح ابن خزيمة، المكتب الإسلامي، ط3، 2003م، (3022)، ج4، ص337، وصححه محققه الأعظمي. قال الأرنؤوط في حاشية المسند ج22، ص45: "إسناده قوي، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبدالله بن عثمان بن خثيم، فمن رجال مسلم، وهو صدوق لا بأس به". وللحديث شاهد في مسند أحمد من حديث جابر بن عبدالله، (14140) ج22، ص45.
- (19) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله (ت403هـ)، دلائل النبوة، بيروت: دار النفائس، ص189، قلت: والحديث من رواية قيس بن الربيع عن سماك بن حرب، وقيس وإن اختلف فيه، فقد تابعه: عمرو بن أبي قيس، عند ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، (ت287هـ)، الأحاد والمثاني، الرياض: دار الولاية، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، ط1، 1991م، (354)، ج1، ص271، وشعيب بن خالد، عند البزار، أحمد بن عمرو، (ت292هـ)، البحر الزخار، المدينة النورة: مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، 2009م، (1295)، ج4، ص124، وأورد روايته ابن حجر، أحمد بن علي، (ت852هـ)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، السعودية: دار العاصمة، تحقيق: سعد بن ناصر، ط1، 1419هـ، ج17، ص236.
- (20) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، (4777)، ج6، ص115، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الإيمان، (8) و(9) و(10)، ج1، ص36.
- (21) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب اللباس والزينة، (1228)، ج2، ص1680.
- (22) الطيالسي، سليمان بن داود (ت204هـ)، المسند، مصر: دار هجر، (705)، دار الوطن: الرياض، ج2، ص55.
- (23) ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (ت597هـ)، كشف المشكل من حديث الصحیحین، ج3، ص32.
- (24) كاتب سوري معاصر، من أصل شركسي، رد كل حديث لا يوجد في القرآن ما يؤيده، واتهمه بأنه من الإسرائيليات، من مؤلفاته التي طعن فيها بالسنة: (دين السلطان). بلوج تحول إلى المذهب الشيعي، وصار من أكبر دعاة، ألف العديد من الكتب التي انتشرت في أنحاء العالم، وترجمت لعدة لغات، من مؤلفاته التي طعن فيها بالسنة المشرفة: (فاسألوا أهل الذكر)، و(ثم اهتديت). منقول من علي غلاف كتابه: فاسألوا أهل الذكر، بتصرف، قام بالترجمة له ناشر الكتاب: مركز الأبحاث العقائدية في إيران.
- (3) التيجاني، محمد (2000م)، فاسألوا أهل الذكر، قم، مطبعة ستارة، ص376.
- (4) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج15، ص168.
- (5) الأودي، محمد بن فتوح (ت488هـ)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، القاهرة: مكتبة السنة، ج1، ص48، وانظر: الرازي، زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر (666هـ)، مختار الصحاح، بيروت: المكتبة العصرية، ص293.
- (6) الزبيدي، محمد بن محمد (ت1205هـ)، تاج العروس، دار الهداية، ج20، ص95.
- (7) الهروي، نور الدين علي بن سلطان القاري (ت1014هـ)، جمع الوسائل في شرح الشمائل، مصر: المطبعة الشرفية، ج1، ص122.
- (8) وَهُوَ المَوْشَى وَسَمِي مَرَحَلًا لِأَنَّ عَلِيَّه تَصَاوِيرَ الرِّجَالِ وَمَا أَشْبَهَهَا. ابن الجوزي، جمال الدين عبدالرحمن بن علي (ت597هـ)، غريب الحديث، بيروت: دار الکتب العلمیة، ج1، ص387.
- (9) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب اللباس، (2081) ج3، ص1649، وكتاب فضائل الصحابة، (2424)، ج4، ص1883.
- (10) أي تغطيه وتستره. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت630هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، بيروت: المكتبة العلمية، ج1، ص308.
- (11) البيهقي، أحمد بن الحسين (ت458هـ)، دلائل النبوة، بيروت: دار الکتب العلمیة، ج3، ص452.
- (12) الشيباني، أحمد بن حنبل (ت241هـ)، المسند، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج42، ص207، رقم (25339).
- (13) النووي، يحيى بن شرف (ت676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج15، ص168.
- (14) أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، الجامع الصحيح، دار طوق النجاة، كتاب الصلاة، (364)، ج1، ص82، وكتاب الحج، (1582)، ج2، ص146، وكتاب مناقب الأنصار، (3829)، ج5، ص41، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الحيض، (340)، ج1، ص268.
- (15) التيجاني، فاسألوا أهل الذكر، ص377.
- (16) أي امتد وعلا. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر،

- (39) منصور، أحمد صبحي، (2005م)، القرآن وكفى مصدرا للنشر، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ط1، ص87. وانظر: عزالدين، دين السلطان، ص726.
- (40) منصور، القرآن وكفى مصدرا للنشر، ص85.
- (41) سفر اللاويين، الإصحاح 15، عنوان: نجاسة طمث المرأة، فقرة: 19 - 24.
- (42) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت 671 هـ)، الجامع لأحكام القرآن، الرياض: دار عالم الكتب، ج3، ص81.
- (43) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت1393هـ)، التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر، ج2، ص365.
- (44) ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم (ت 238هـ)، المسند، المدينة المنور: مكتبة الإيمان، (1574)، ج 3، ص895.
- (45) الجوزجاني، سعيد بن منصور (227هـ)، سنن سعيد بن منصور، الهند: الدار السلفية، (2145)، ج2، ص112.
- (46) الشيباني، أحمد بن حنبل، المسند، (24280)، ج40، ص325.
- (47) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحيض، (324)، ج1، ص72، وكتاب العيدين، (971)، ج2، ص21، (974)، ج2، ص20، (980)، ج2، ص22، (981)، ج2، ص22، وكتاب الصلاة، (351)، ج1، ص80، وكتاب الحج، (1652)، ج2، ص160، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (890)، ج2، ص606.
- (48) سورة البقرة، الآية 222.
- (49) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الحيض، (302)، ج1، ص246.
- (50) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (774هـ)، تفسير القرآن العظيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ص439.
- (51) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص84.
- (52) المخزومي، مجاهد بن جبر (104هـ)، تفسير مجاهد، مصر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، ص233.
- (53) الطبري، محمد بن جرير (310هـ)، جامع البيان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج4، ص372.
- (54) البخاري، الجامع الصحيح، ج6، ص13، رقم (4450)، وقد سبق تخريجه.
- (55) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الحدود، (1693)، ج3، ص1320، وأحمد، المسند، (2202)، ج4، ص81، و(2874)، ج5، ص61، و(3028)، ج5، ص158، وأبو داود، السنن، (4425)، ج4، ص147، والترمذي، محمد بن عيسى (279هـ)، السنن، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، (1427)، ج4، ص35.
- (56) سبق تخريجها عند البخاري، وأخرجه أحمد، المسند، (2129)، ج4، ص32، و(2433)، ج4، ص253، وأبو داود، سليمان بن الأشعث (ت275هـ)، السنن، بيروت: المكتبة العصرية، (4427)، ج4، ص147، والكشي، عبد
- (2012م)، قاسم قول بيك، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين الخاصة بالمرأة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص43، باختصار.
- (25) العرق بالسكون: العظم إذا أخذ عنه مَعْظَم اللحم، وجمعُه: عِرَاق، وهو جمعٌ نادرٌ، يُقالُ: عَرَفْتُ العَظْمَ، وَاَعْرَفْتُهُ، وَتَعَرَّفْتُه إذا أَخَذْتُ عَنْهُ اللَّحْمَ بِأَسْنَانِكَ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3، ص220.
- (26) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الحيض، (300)، ج1، ص245.
- (27) الخملة: القطيفة، وهي كل ثوب له خمل من أي شيء كان. وقيل: الخميل الأسود من الثياب. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج2، ص81.
- (28) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحيض، (298)، ج1، ص67، (323)، ج1، ص72، وكتاب الصوم، (1929)، ج3، ص30، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الحيض، (296)، ج1، ص243.
- (29) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التوحيد، (7549)، ج9، ص159، وكتاب الحيض، (297)، ج1، ص67، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الحيض، (301)، ج1، ص246.
- (30) عزالدين، نيازي (1997م)، دين السلطان، دمشق: بيسان للنشر والتوزيع، ص531.
- (31) السحر: الرثة، أي أنه مات وهو مستند إلى صدرها وما يحاذي سحرها منه. وقيل السحر ما لصق بالحلقوم من أعلى البطن... والمحفوظ الأول. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج2، ص346.
- (32) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الغازي، (4450)، ج6، ص13.
- (33) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المحاربيين، (6824)، ج8، ص167.
- (34) الموسسة: الفاجرة. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج4، ص373.
- (35) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المظالم والغصب، (2482)، ج3، ص137، وكتاب أحاديث الأنبياء، (3436)، ج4، ص165، وباب، (3466)، ج4، ص173، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب البر والصلة، (2550)، ج4، ص1976.
- (36) سورة البقرة، الآية 222.
- (37) عز الدين، دين السلطان، ص528 - 532.
- (38) أحمد صبحي منصور مفكر مصري، يعد الأب الروحي لفرقة القرآنيين في مصر، ولد عام 1949م، حصل على الدكتوراه في التاريخ الإسلامي والحضارة من جامعة الأزهر، عام 1981م، التي عمل فيها مدرسا، ثم فصل بسبب إنكاره السنة النبوية، فانتقل إلى أمريكا حيث درس في جامعاتها. بلوج، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين الخاصة بالمرأة، ص41.

- ج17، ص66.
- (68) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصيام، (1936)، (1937)، ج3، ص32، وكتاب الهبة، (2600)، ج3، ص160، وكتاب النفقات، (5368)، ج7، ص66، وكتاب الأدب، (6087)، ج8، ص23، (6164)، ج8، ص38، وكتاب كفارات الأيمان، (6709)، (6710)، ج8، ص144، (6711)، ج8، ص145، (6821)، ج8، ص166، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الصيام، (1111)، ج2، ص782.
- (69) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصوم، (1935)، ج3، ص32، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الصيام، (1112)، ج2، ص783.
- (70) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج4، ص162.
- (71) انظر: ابن حجر، أحمد بن علي (ت852هـ)، فتح الباري، بيروت: دار المعرفة، ج6، ص577.
- (72) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الاستئذان، (6243)، ج8، ص54، وكتاب القدر، (6612)، ج8، ص125، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب القدر، (2657)، ج4، ص2046.
- (73) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب القدر، (2657)، ج4، ص2046.
- (74) ابن بطلان، علي بن خلف (ت449هـ)، شرح صحيح البخاري، الرياض: مكتبة الرشد، ج8، ص444.
- (75) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج1، ص238.
- (76) المطرزي، ناصر بن عبد السيد (ت610هـ)، المغرب في ترتيب المغرب، حلب: مكتبة أسامة، ج2، ص337.
- (77) النسفي، عمر بن محمد (ت537هـ)، طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، بغداد: المطبعة العامرة، ص72.
- (78) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت817هـ)، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص1292.
- (79) الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، بيروت: دار العلم للملايين، ج6، ص2369.
- (80) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ج6، ص4307.
- (81) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص580.
- (82) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العيدين، (949)، ج2، ص16، (952)، ج2، ص17، (987)، ج2، ص23، وكتاب الجهاد والسير، (2906)، ج4، ص39، وكتاب المناقب، (3529)، ج4، ص185، (3531)، ج5، ص67، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (892)، ج2، ص609.
- (83) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المغازي، (4001)، ج5، ص82، وكتاب النكاح، (5147)، ج5، ص82.
- بن حميد (ت 249هـ)، المسند، القاهرة: مكتبة السنة، (571)، ص199، والنسائي، أحمد بن شعيب (ت 303هـ)، السنن الكبرى، بيروت: مؤسسة الرسالة، (7131)، ج6، ص419، والدارقطني، علي بن عمر (ت 385هـ)، السنن، (3226)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج4، ص133، والبيهقي، أحمد بن الحسين (ت 458هـ)، السنن الكبرى، الكويت: دار الخلفاء، (61994)، ج8، ص395، والحاكم، محمد بن عبيد الله (ت 405هـ)، المستدرک، بيروت: دار الكتب العلمية، (8076)، ج4، ص402، والطبراني، سليمان بن أحمد (ت 360هـ)، المعجم الكبير، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، (11936)، قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن يعلى إلا جرير". ج11، ص338، والخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت 463هـ)، الفقيه والمتفقه، السعودية: دار ابن الجوزي، ج2، ص394.
- (57) أخرجه الحاكم، المستدرک، (8077)، ج4، ص402.
- (58) أخرجه الطحاوي، أحمد بن محمد (ت 321هـ)، شرح مشكل الآثار، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج12، ص462.
- (59) وأخرجها أحمد في مسنده، (2617)، ج4، ص375، وج5، ص139، وابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت 235هـ)، المصنف، تحقيق: محمد عوامة، (29175)، ج5، ص520، والنسائي في الكبرى، (7130)، ج6، ص418، والدارقطني في سننه، (3227)، ج4، ص135.
- (60) أخرجه أبو داود في سننه، (4421)، ج4، ص146، والطبراني في الأوسط، (4556)، ج5، ص19، وفي الكبير، (11945)، ج11، ص340، والخطيب في الفقيه والمتفقه، ج1، ص341.
- (61) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت 630هـ)، جامع الأصول، مكتبة الحلواني، ج3، ص527، وانظر: الحميدي، محمد بن فتوح (ت 488هـ)، الجمع بين الصحيحين، بيروت: دار ابن جزم، ج2، ص113.
- (62) قطعة من صوف أو قطن أو خرقة... والممسكة: المطيبة بالمسك، ينتفع بها أثر الدم فيحصل منه الطيب والتشفي. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3، ص431.
- (63) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحيض، (314)، (315)، ج1، ص70، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الحيض، (332)، ج1، ص260.
- (64) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت 671هـ)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، بيروت: دار ابن كثير، ج16، ص15.
- (65) أي فماذا، للاستفهام، فأبدل الألف هاء، للوقف والسكت. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج4، ص377.
- (66) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب التوبة، (2750)، ج4، ص2107.
- (67) انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،

- ج7، ص28، من حديث عائشة.
- (100) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (892)، ج2، ص608، من حديث عائشة.
- (101) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العيدين، باب الحراب والدرق يوم العيد، (950)، ج2، ص16، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (892)، ج2، ص609، من حديث عائشة.
- (102) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (892)، ج2، ص609، من حديث عائشة.
- (103) أخرجه أحمد، المسند، (24296)، ج40، ص338، من حديث عائشة. وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط الشيخين.
- (104) أخرجه أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق (ت316هـ)، المستخرج، بيروت: دار المعرفة، (2658)، ج2، ص158.
- (105) أخرجه الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج1، ص267.
- (106) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج2، ص442.
- (107) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج6، ص183.
- (108) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج2، ص442.
- (109) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج2، ص533.
- (110) الألباني، محمد ناصر الدين (ت1420هـ)، تحريم آلات الطرب، بيروت: مؤسسة الريان، ص108.
- (111) ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت751هـ)، مدارج السالكين، بيروت: دار الكتاب العربي، ج2، ص493.
- (112) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي الشافعي، ولد في سبتة سنة (476 هـ)، كان إماماً في الحديث واللغة والأنساب، من مصنفاته "الإكمال في شرح كتاب مسلم" كمل به "المعلم في شرح مسلم" للمازري، ومنها "مشارك الأنوار"، توفي بمراكش سنة (544 هـ). انظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد، (ت681هـ)، وفيات الأعيان، بيروت: دار صادر، ط1994، ج3، ص483، بتصرف واختصار.
- (113) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج6، ص182.
- (114) انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج12، ص166.
- (115) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأدب، (6209)، و(6210)، ج8، ص47، و(6149)، ج8، ص35، و(6161)، ج8، ص38، و(6202)، ج8، ص44، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الفضائل، (2323)، ج4، ص1811.
- (116) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، (6211) ج8، ص47، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الفضائل، (2323)، ج4، ص1811.
- (84) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (892)، ج2، ص609.
- (85) التيجاني، فاسألوا أهل الذكر، ص373 - 374.
- (86) محمد صادق النجفي، باحث شيعي معاصر، لم أفق له على ترجمة، ولا مؤلفات غير كتاب (أضواء على الصحيحين) الذي طعن فيه بالسنة الشريفة، وبعض المقالات المنشورة على الشبكة العنكبوتية.
- (87) النجفي، محمد صادق (1419هـ)، أضواء على الصحيحين، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية، ص275 - 285.
- (88) لم أفق على من ترجم له، ومن خلال مطالعة كتبه، ومقالاته، فاسمه: مرتضى بن محمد إسماعيل بن محمد شريف العسكري، مرجع ديني شيعي عراقي معاصر، من مؤلفاته التي طعن فيها بالسنة الشريفة، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (أحاديث أم المؤمنين عائشة).
- (89) سورة لقمان، الآية 6.
- (90) العسكري، مرتضى (1994م)، أحاديث أم المؤمنين عائشة، صدر: التوحيد للنشر، ص209 - 220.
- (91) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المغازي، (4001)، ج5، ص82، وكتاب النكاح، (5147)، ج7، ص19، من حديث الربيع.
- (92) أخرجه أحمد، المسند، (27021)، و(27027)، ج44، ص570، وابن راهويه، المسند، (2266)، ج2، ص271، ابن ماجه، محمد بن يزيد (ت273هـ)، السنن، مكتبة أبي المعاطي، (1897)، ج1، ص611، واللفظ له، من حديث الربيع.
- (93) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العيدين، (987)، ج2، ص23، وكتاب المناقب، (3529)، ج4، ص185، من حديث عائشة.
- (94) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (892)، ج2، ص608، من حديث عائشة.
- (95) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العيدين، (949)، ج2، ص16، وكتاب الجهاد والسير، (2906)، ج4، ص39، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (892)، ج2، ص609، من حديث عائشة.
- (96) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العيدين، (951)، ج2، ص17، مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (892)، ج2، ص607، من حديث عائشة.
- (97) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، (454)، ج1، ص98، وكتاب النكاح، (5236)، ج7، ص38، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (892)، ج2، ص608، من حديث عائشة.
- (98) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، (455)، ج1، ص98، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة العيدين، (892)، ج2، ص609، من حديث عائشة.
- (99) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب النكاح، (5190)،



- (117) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج12، ص166.
- (118) قاروت، نور بنت حسن (2009م)، الترويج، تعريفه، أهميته، حكمه، دمشق: دار الحافظ، ص14، وص101.
- (119) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، (68)، ج1، ص25، (6411)، ج8، ص87، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، (2821)، ج4، ص2172.
- (120) سبق تخريجه.
- (121) أخرجه الحميدي، المسند، (256)، ج1، ص285، وأحمد، المسند، (24855)، ج41، ص349، و(25962)، قال الشيخ شعيب: حديث قوي، وهذا سند حسن، عبد الرحمن بن أبي الزناد حسن الحديث. وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح، ج43، ص115.
- (122) سورة يوسف، الآية.
- (123) الجصاص، احمد بن علي (ت370هـ)، أحكام القرآن، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج4، ص381.
- (124) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج12، ص39.
- (125) سورة لقمان، الآية6.
- (126) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج14، ص52.
- (127) فعن ابن مسعود أنه سُئِلَ عن (لَهُوَ الْحَدِيثِ) قال: "الغناء والذي لا إله إلا هو". أخرجه ابن أبي شيبة ج6، ص309، والحاكم، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه". ج2، ص411، وكذلك ورد مثل هذا عن ابن عباس وجابر ومجاهد وعكرمة.
- (128) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج6، ص331.
- (129) انظر: ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، (ت597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1422هـ، ج3، ص430.
- (130) ابن حزم، علي بن أحمد بن حزم (852هـ)، المحلى، بيروت: دار الفكر، ج7، ص567.
- (131) أخرجه الطبراني في الأوسط، (4513)، ج5، ص5، و(6839)، ج7، ص57، و(8541)، ج8، ص248، من طريق سعيد ابن أبي رزين، وأخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي، ص39، من طريق جعفر بن سليمان، كلاهما (سعيد، وجعفر) عن ليث بن أبي سليم، عن عبدالرحمن بن سابط، عن عائشة.
- (132) انظر: النسائي، أحمد بن شعيب (ت303هـ)، الضعفاء والمتروكون، حلب: دار الوعي، ج1، ص90، البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، التاريخ الكبير، حيدر آباد - الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ج7، ص246، ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد (ت327هـ)، الجرح والتعديل، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ج7، ص178، ابن حبان، محمد بن حبان (354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، حلب: دار الوعي، ج2، ص231.
- (133) ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (ت597هـ)، العلل المتناهية، فيص آباد: إدارة العلوم الأثرية - باكستان، ج2، ص299.
- (134) البيهقي، السنن الكبرى، ج6، ص23.
- (135) الهيثمي، علي بن أبي بكر (807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، القاهرة: مكتبة القدسي، ج4، ص91.
- (136) ابن ماجه، السنن، (1901)، ج1، ص613، وابن أبي الدنيا، عبدالله بن محمد (ت281هـ)، الورع، الكويت: الدار السلفية، ص71، من طريق مجاهد عن ابن عمر.
- (137) أخرجه أبو داود في سننه، (4924)، ج4، ص281، وأحمد في المسند، (4965)، ج9، ص24، و(4535)، ج8، ص132، من طريق نافع عن ابن عمر.
- (138) أبو داود، السنن، ج4، ص281.
- (139) المرجع السابق، ج4، ص281.
- (140) الحكيم الترمذي، محمد بن علي بن الحسن (ت320هـ)، نوادر الأصول، بيروت: دار الجيل، ج2، ص87.
- (141) الألباني، ضعيف الجامع، (5409)، ص781.
- (142) ابن أبي الدنيا، عبدالله بن محمد (ت281هـ)، ذم الملاهي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ص28.
- (143) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ)، ميزان الاعتدال، بيروت: دار المعرفة، ج2، ص370.
- (144) ابن حبان، محمد بن حبان (354هـ)، الثقات، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ج5، ص143.
- (145) أخرجه الطيالسي في مسنده، ج2، ص454، وأحمد في المسند، (22307)، ج36، ص646، والطبراني في الكبير، (7803)، ج8، ص196.
- (146) ابن حبان، المجروحين، ج2، ص63.
- (147) الدارقطني، علي بن عمر (ت385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الرياض: دار طيبة، ج12، ص266.
- (148) ابن الجوزي، العلل المتناهية، ج2، ص299.
- (149) المرجع السابق، ج2، ص299.
- (150) ابن حجر، فتح الباري، ج9، ص203، وانظر: الشوكاني، محمد بن علي (ت1250هـ)، نيل الأوطار، مصر: دار الحديث، ج6، ص224.
- (151) الشوكاني، نيل الأوطار، ج6، ص223.
- (152) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج2، ص305.
- (153) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص1843.
- (154) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج6، ص186.
- (155) ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (ت597هـ)، تلبيس إبليس، بيروت: دار الفكر، ص294.
- (156) ذهب ابن حجر إلى معنى الملاصقة، انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج2، ص444.
- (157) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج1، ص267.
- (158) الشيباني، المسند، ج40، ص338.

## المصادر والمراجع

الرياض: دار الوطن.

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط2، 1981م، فيص آباد: إدارة العلوم الأثرية - باكستان.

تلبيس إبليس، ط1، 2001م، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.

الجوهري، إ. (ت 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، 1987 م، بيروت: دار العلم للملايين.

ابن أبي حاتم، ع. (ت 327هـ)، الجرح والتعديل، ط1، 952 م، الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الحاكم، م. (ت 405هـ)، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1990م، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حبان م. (ت 354هـ)، المجروحین من المحدثین والضعفاء والمتروکین، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، 1396هـ، حلب: دار الوعي.

ابن حجر، أ. (ت 852 هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، 1379 هـ، بيروت: دار المعرفة.

ابن حزم، ع. (ت 456هـ)، المحلى بالآثار، (بدون طبعة أو تاريخ)، بيروت: دار الفكر.

الحكيم الترمذي، م. (ت 320هـ)، نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، (بدون طبعة أو تاريخ)، بيروت: دار الجيل.

الحمّيدي، م. (ت 488هـ)، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: علي حسين البواب، ط2، 2002م، بيروت: دار ابن حزم.

الدارقطني، ع. (ت 385هـ)، السنن، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ط1، 2004 م، بيروت: مؤسسة الرسالة.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط1، 1985 م، الرياض: دار طيبة.

أبو داود، س. (ت 275هـ)، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.

ابن أبي الدنيا، ع. (ت 281هـ)، ذم الملاح، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، ط1، 1416 هـ، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الورع، تحقيق: أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود، ط1، 1988م، الكويت: الدار السلفية.

الرازي، م. (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، 1999م، بيروت: المكتبة العصرية.

ابن راهويه، إ. (ت 238هـ)، مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، (1991م)، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان.

الزبيدي، م. (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

السجستاني، س. (ت 275هـ)، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين

ابن الأثير، ع، (ت 630 هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية.

جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرئوط - التتمة تحقيق بشير عيون، ط1، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان.

الأزدي، م. (488 هـ)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، 1995م، ط1 القاهرة: مكتبة السنة.

الأصبهاني، أ. (ت 430هـ)، دلائل النبوة، تحقيق: محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، ط2، 1986 م، بيروت: دار الفانس.

الألباني، م. (ت 1420هـ)، تحريم آلات الطرب، ط3، 2005م، بيروت: مؤسسة الريان.

البخاري، م. (ت 256 هـ)، التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، (بدون رقم طبعة أو تاريخ)، حيدر آباد - الدكن: دائرة المعارف العثمانية.

الجامع الصحيح، ط1، 1422 هـ، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقى، تحقيق: محمد بن زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة.

ابن بطل، ع. (ت 449هـ)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، 2003م، الرياض: مكتبة الرشد.

البغدادي، أ. (ت 463هـ)، الفقيه والمتفقه، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، ط2، 1421هـ، السعودية: دار ابن الجوزي.

بلوج، ق. (2012م)، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين الخاصة بالمرأة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

البيهقي، أ. (ت 458هـ)، دلائل النبوة، ط1، 1408 هـ - 1988 م، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث.

المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي (بدون طبعة أو تاريخ)، الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

الترمذي، م. (ت 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاکر وآخرون، ط2، 1975 م، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

التيجاني، م. (2000م)، فاسألوا أهل الذكر، ط1 قم: مطبعة ستارة.

الجوزجاني، س. (ت 227هـ)، سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، 1982م، الهند: الدار السلفية.

الجصاص، أ. (ت 370هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، 1405 هـ، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن الجوزي، ج. (ت 597هـ)، غريب الحديث، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، ط1، 1985م، بيروت: دار الكتب العلمية.

كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب،

- عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، صيدا.
- الشوكاني، م. (ت 1250هـ)، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابي، ط1، 1993م، مصر: دار الحديث.
- الشيخاني، أ. (ت 241 هـ)، المسند، ط1، 1421 هـ - 2001م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن أبي شيبة، ع. (ت 235 هـ)، المصنف، تحقيق: محمد عوامة. الطبراني، س. (ت: 360 هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، 1983م، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة: دار الحرمين.
- الطبري، م. (ت 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، 2000 م، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الطحاوي، أ. (ت 321هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، 1494 م، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الطيالسي، س. (ت 204هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، ط1، 1419هـ - 1999م، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، مصر: دار هجر.
- ابن عاشور، م. (ت 1393هـ)، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، 1984م، تونس: الدار التونسية للنشر.
- عز الدين، ن. (1997م)، دين السلطان (البرهان)، ط1، دمشق: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.
- العسكري، ن. (1994م)، أحاديث أم المؤمنين عائشة، ط5، صدر: التوحيد للنشر.
- أبو عوانة، ي. (ت 316هـ)، المستخرج، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط1، 1998م، بيروت: دار المعرفة.
- العيني، م. (ت 855 هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الفيروزآبادي، م. (ت 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- قاروت، ن. (2009م)، الترويح (تعريفه. أهميته. حكمه)، ط1، دمشق: دار الحافظ.
- القرطبي، م. (ت 671 هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، 2003 م، الرياض: دار عالم الكتب.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ط1، 1417 هـ - 1996م، تحقيق: محمد ديب مستو وآخرون، بيروت: دار ابن كثير.
- مسلم، م. (ت 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن القيم، م. (ت 751هـ)، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد المعتمد بالله البغدادي، ط3، 1996م، بيروت: دار الكتاب العربي.
- ابن كثير، إ. (ت 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، 1419 هـ، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الكشي، ع. (ت 249هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البديري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، ط1، 1988م، القاهرة: مكتبة السنة.
- ابن ماجه، م. (ت 273هـ)، السنن "سنن ابن ماجه"، كتب حواشيه: محمود خليل، (بدون طبعة أو تاريخ)، مكتبة أبي المعاطي.
- المخزومي، م. (ت 104هـ)، تفسير مجاهد، تحقيق: محمد عبد السلام أبو النيل، ط1، 1989 م، مصر: دار الفكر الإسلامي الحديثة.
- المطرزي، ن. (ت 610هـ)، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، ط1، 1979م، حلب: مكتبة أسامة.
- ابن منظور، م. (ت 711هـ)، لسان العرب، ط3، 1414 هـ، بيروت: دار صادر.
- منصور، أ. (2005م)، القرآن وكفى مصدرا للتشريع، ط1، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.
- النجمي، م. (1419 هـ)، أضواء على الصحيحين، ترجمة: يحيى كمال البحراني، ط1، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية.
- النسائي، أ. (ت 303 هـ)، السنن الكبرى، ط1، 1421 هـ - 2001 م، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، 1396هـ، حلب: دار الوعي.
- النسفي، ع. (ت 537هـ)، طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، 1311 هـ، بغداد: المطبعة العامرة، مكتبة المثني.
- النووي، م. (ت 676)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، 1392 هـ، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهروري، ع. (ت 1014هـ)، جمع الوسائل في شرح الشامل، مصر: المطبعة الشرفية.
- الهيثمي، ع. (ت 807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، 1994 م، القاهرة: مكتبة القدسي.

## **The Criticized Ahadith of Sahihayn Based on its being Contrary to Prophet Timidity (Critical Study)**

*Raed A. Al-Maaytah, Atallah B. Al-Maaytah\**

### **ABSTRACT**

This research is a critical study for criticized Hadiths in Al-Bukhari and Muslim regarding his morals, and rejecting them because of recouring prophet's timidity. The scholar iduced criticized Hadiths, discussed writings on them and explained their value. In conclusion, all critical writings are not stable beside criticizing and investigation.

**Keywords:** Hadith Sharif, Criticizing the Text of Hadith, Ethics.

---

\* Faculty of Sharia, The University of Jordan. Received on 15/8/2015 and Accepted for Publication on 6/1/2016.